الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٤٣**

الخميس، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي ..... (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/64/300)

الرئيس: كما يعلم الأعضاء، فإن الأمين العام مكلف بموجب أحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، بأن يخطر الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن حاليا وبالمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صدرت بوصفها الوثيقة A/64/300.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام النظر في البند ١٠٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٩ و ١١٩ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام (A/64/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل ذات الصلة

الرئيس: أود الآن أن أدلي ببيان قصير بصفتي رئيسا للجمعية العامة.

وفرت مناقشة الجمعية لهذين البندين مجتمعين، على امتداد السنين، تقييما لعمل مجلس الأمن له قيمته وأهميته البالغة. وكانت أيضا بمثابة تذكرة دائمة بالحاجة إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بصورة عاجلة، وهو هدف جماعي تتمسك به الدول الأعضاء بشدة. وتسهم هذه المناقشة أيضا، بصورة إيجابية، في تعزيز التعاون والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

لقد آليتُ على نفسي أن أعمل شخصيا على تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية. إن الأحكام التي تنظم العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومهام وسلطات كل منهما منصوص عليها بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين أحكام الميثاق اشتراط أن يقدم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقارير سنوية وخاصة لتنظر فيها.

وتتشاطر الدول الأعضاء على نطاق واسع رأيا مفاده أن هذه المناقشة التي تجريها الجمعية يمكن أن تكون أكثر جدوى إذا اشتمل تقرير المجلس على معلومات أوفى ومزيد من التحليل، بما يكفل تفهم ديناميات المناقشة واتخاذ القرار في المجلس على نحو أفضل. ويمكن تيسير هذه العملية بتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات عن عمل المجلس في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، يسود رأي مؤداه أنه ينبغي للمجلس أن يواصل التوسع في ممارسة عقد الجلسات المفتوحة وجلسات الإحاطات الإعلامية والحد من عدد الجلسات المغلقة. ومن الأمور المشجعة أيضا الممارسة التي أُتبعت مؤخرا، ألا وهي استشارة الدول غير الأعضاء في المجلس لدى إعداد التقرير السنوي. وينبغي زيادة تعزيز هذا التفاعل وتوسيع نطاقه.

ويُستدل من تقرير مجلس الأمن على مدى اتساع نطاق القضايا المدرجة في جدول أعماله. وبالنظر إلى ما يتسم به عمل المجلس من طابع حيوي، يتوقع منه المجتمع الدولي أداء رفيعا، وبالتالي يكون هذا الأداء تحت المجهر. وفي حالات عديدة، لا سيما في أفريقيا، بذل المجلس جهودا هائلة لإحلال السلام والاستقرار أسفرت عن نتائج ملموسة تحظى بتقدير كبير.

وفي الوقت نفسه، تجري مساءلة المجلس عن عدم تمكنه من الوفاء، على الوجه الأكمل، بمسؤوليته عن أن يعالج بصورة ناجعة بعضا من أشد قضايا السلام والأمن إلحاحا، ومن بينها مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين. وينبغي أن نشجع المجلس وندعمه في أدائه لدوره الواجب في تحقيق تسوية سلمية لهذه الصراعات. وفي هذا الصدد، لا بد من تنفيذ مقررات المجلس وقراراته بشكل متسق ونزيه. ولئن كان من حق الدول الأعضاء مساءلة المجلس في هذا الجانب، فيتوجب عليها أيضا أن تبرهن التزامها بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفقا للميثاق.

والواقع أن مسألة تحسين فعالية وزيادة مصداقية مجلس الأمن والجمعية العامة ذاتها والنظام المتعدد الأطراف بأكمله هي برمتها المسألة التي تتمحور حولها جهود إصلاح الأمم المتحدة. فنحن بحاجة إلى أمم متحدة أقوى – أكثر ديمقراطية وانفتاحا وشمولا للجميع – تتكيف مع الحقائق المتغيرة وقادرة على التصدي للتحديات التي نواجهها.

لقد آليتُ على نفسي أن أعمل على تحقيق هذا الهدف، الذي وضعته الدول الأعضاء في صدارة أولوياتها في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، ثم في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد كان إصلاح مجلس الأمن أيضا من أكثر القضايا التي ورد ذكرها أثناء المناقشة العامة في أيلول/سبتمبر الماضي. ومما يشجعني أن هناك اتفاقا وتأييدا واسعي النطاق لدى الدول الأعضاء بشأن ضرورة إجراء هذا الإصلاح. لذلك، نحن بحاجة إلى المثابرة في العمل لكي تثمر جهودنا نتائج ملموسة بشكل أكبر.

وتتيح المفاوضات الحكومية الدولية التي بدأتها الجمعية العامة العام الماضي في جلسة عامة غير رسمية فرصة سانحة للمضي قدما على هذا المسار. وهذا جهد جماعي سنواصل بذله خلال هذه الدورة، على النحو المتفق عليه في المقرر ٥٦٥/٦٣ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

وتحقيقا لهذه الغاية، وافق صاحب السعادة ظاهر تانين، سفير أفغانستان، على تولي رئاسة المفاوضات عني،

على نحو ما أبلغتكم به في رسالتي المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. ويحدوني الأمل في أن تواصلوا إمداده بتعاونكم ودعمكم وثقتكم ليتسنى له الاستمرار في العمل الهام الذي أدار دفته بمهارة واقتدار خلال الدورة الثالثة والستين. وسنحيط الدول الأعضاء علما عما قريب بالنهج الذي سنسلكه للمضي قدما بهذه المفاوضات.

وسأواصل شخصيا توجيه مسار هذه العملية، وسأستمر في تعاوني معكم جميعا في كل الأوقات. فأنا أرى أن الدور المنوط بي، بصفتي رئيس الجمعية العامة، يتمثل في الدعوة إلى الاجتماع والقيام بمهام التيسير ومد الجسور عن طريق العمل مع جميع الدول الأعضاء بما يعود بالخير على الجميع.

وليست المهمة التي يتعين إنجازها بالمهمة الهينة. فهي تتطلب القدر نفسه من الهمة والجدية والتعاون الذي اتسمت به المفاوضات الحكومية الدولية في دورة الجمعية السابقة. والمقرر ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ يوضح الولاية المنوطة بنا في هذا الصدد.

ذلك هو التحدي الحقيقي الماثل أمامنا، ألا وهو إيجاد نموذج إصلاح يتسم بالشمول ويأخذ في الاعتبار ترابط القضايا الأساسية الخمس، وهي فئات العضوية، وقضية حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم مجلس الأمن الموسع وأساليب عمل المجلس، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

فما نسعى إليه هو إيجاد نموذج إصلاح يوفق بين مصالح جميع الدول الأعضاء وشواغلها، بما في ذلك الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل أغلبية كبيرة، والمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، ولا سيما في أفريقيا التي ما زالت تنتظر تلبية طلبها المشروع لرفع الظلم التاريخي الذي لحق بها فيما يتعلق بتمثيلها العادل في المجلس، وكذلك الحال بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية أيضا.

علينا إذن أن نرسم معالم الطريق الذي ينبغي أن نسلكه في عملنا خلال هذه الدورة لنقترب أكثر من تحقيق هدفنا. وأنا واثق من أن آرائكم واقتراحاتكم ستساعد في جعل المفاوضات الحكومية الدولية مجدية ومثمرة بشكل أكبر.

أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد ماير – هارتنغ، سفير النمسا، ليقوم بعرض تقرير مجلس الأمن. وأعرب له عن ترحيبنا به وتقديرنا لمواقفه، وأشكره على المبادرات التي قدمها فيما يخص التعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. وأنا متأكد من أنه، في ظل قيادتكم، يمكن زيادة تعزيز وتوطيد التعاون بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وبصفتي رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، يشرفني أن أعرض للجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/64/2. ويشمل التقرير الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

لقد أعدت أوغندا، التي تولت رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه، مقدمة التقرير. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أشكر وفد أوغندا على الجهود التي بذلها لتقديم تقرير يتضمن المزيد من المعلومات والتوازن والتحليل. أما الجزء الثاني من التقرير، الذي يتضمن إحصائيات وبيانات مفيدة عن عمل مجلس الأمن، فقد أعدته الأمانة العامة.

وفي حين سيبقى هناك دائما مجال لزيادة تحسين العمق التحليلي للتقرير، فإن من الأهمية بمكان أن نذكّر أنفسنا بأن التقرير السنوي يشكل، في مجمله، وثيقة مرجعية هامة لعملنا في الأجلين المتوسط والطويل. ولا ينبغي الاستخفاف بذلك.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناول المجلس مجموعة واسعة من المسائل الإقليمية والمواضيعية والعامة. لقد عقد ٢٢٨ جلسة رسمية، كان منها ٢٠٥ جلسات علنية، بالإضافة إلى ١٨ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات. وعقد المجلس أيضا ١٤١ جلسة مشاورات بكامل هيئته. وخلال تلك الفترة، اتخذ المجلس ٥٣ قرارا، واعتمد ٤٣ بيانا رئاسيا وأصدر ٣٥ بيانا صحفيا.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسم أيضا عمل المجلس المكثف بزيادة في عدد المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية المفتوحة. وأوفد المجلس بعثات إلى أفغانستان في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وإلى هايتي من ١١ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٩، وإلى أفريقيا من ١٤ إلى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، بما في ذلك زيارات إلى إثيوبيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وإلى رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا.

ونشيد أيضا بالمبادرة التي تقدم بها الممثل الدائم لأوغندا لتنظيم جلسة غير رسمية مع الجمعية العامة، أُتيحت فيها الفرصة للدول الأعضاء للاطلاع على عملية إعداد التقرير ولإبداء ملاحظاتها عليه في إطار غير رسمي. وكنت سعيدا جدا بالمشاركة في تلك الجلسة. ويسعدني أيضا أن أبلغ الجمعية العامة بأن المجلس يولي اهتماما خاصا لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بأساليب عمله. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المجلس، لأول مرة، مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله.

ويرد في مقدمة التقرير السنوي تفصيل عن أنشطة المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير وجميع المسائل التي تناولها المجلس. لقد واجه المجلس مرة أخرى مجموعة من الحالات والمسائل الصعبة والمعقدة التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في جميع أرجاء العالم.

وأحيط المجلس علما بصورة منتظمة بالتطورات في حالات الصراع في أفريقيا واتخذ الإجراءات الملائمة بشأنها، بما في ذلك تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا - بيساو، ومدغشقر، ومنطقة البحيرات الكبرى، وجيبوتي/إريتريا، والصومال، والسودان والحالة في الصحراء الغربية.

إن جهود بناء السلام في بوروندي وغينيا - بيساو وليبريا وسيراليون كانت موضع استعراض على أساس منتظم. وفي حالات بوروندي وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، فإن كل رئيس للتشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام خاطب المجلس أيضا. ولقد عمل المجلس على ضبط ولايات حفظ السلام، وعدل بعض أنظمة الجزاءات لجعلها أكثر مناسبة لكل حالة بمفردها.

والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق البلد، ظلت مبعث قلق كبير، خاصة بشأن حماية السكان المدنيين. وعدم الاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي اقتضى اهتماما متزايدا من المجلس. ولقد مدد المجلس ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وطلب إلى الأمين العام أن يزود تلك البعثة برزمة الدعم اللوجستي للأمم المتحدة. واتخذ المجلس أيضا عدة قرارات تتعلق بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

وظل مجلس الأمن منخرطا في السودان، سواء بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان أو الحالة في دارفور. وفي ذلك السياق، تلقى تقريرين من مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وفقا للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

واعتمد المجلس أيضا بيانا رئاسيا أعرب فيه عن قلقه العميق إزاء حدوث تغييرات غير دستورية في بضعة بلدان افريقية، وشدد على أهمية استعادة النظام الدستوري بسرعة، بما في ذلك عن طريق إجراء انتخابات عامة وشفافة. وخلال

الفترة المشمولة بالتقرير، تناول المجلس التغييرات غير الدستورية للحكومة، أو محاولة القيام بذلك في مدغشقر وموريتانيا وغينيا – بيساو، فضلا عن بلدان خارج أفريقيا مثل فيجي.

أما الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، فقد حظيت باهتمام وثيق من المجلس. وظل المجلس مهتما بالحالة وعقد جلسات عاجلة، خاصة في ما يتعلق بالحالة في غزة، خلال الجزء الأخير من عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩. وأجرى كذلك مناقشات عادية ومناقشات مفتوحة، بما فيها أربع مناقشات على المستوى الوزاري. واتخذ مجلس الأمن قرارين، واحد ركز على دعم عملية السلام عموما والمبادئ التي اتفقت عليها الأطراف لإجراء مفاوضات ثنائية، والآخر دعا، في جملة أمور، إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار يحظى بكل الاحترام، ويفضي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من غزة، وتوفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها في جميع أنحاء غزة بدون إعاقة. وفي بيان رئاسي، أكد مجددا رئيس المجلس في أيار/مايو دعوة أعضاء المجلس إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم. والحالة في لبنان تم تناولها أيضا على نحو منتظم.

وكثف المجلس انخراطه في حالات بمنطقة آسيا، منها العراق ونيبال وسري لانكا وميانمار وتيمور – ليشتي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قام أعضاء المجلس بزيارة إلى أفغانستان بغية تقييم الحالة بأنفسهم في ذلك البلد. وبالنسبة إلى العراق، تابع المجلس التطورات في البلد، حيث تحسنت الحالة الأمنية، وهناك حاجة مستمرة إلى العمل على تحقيق المصالحة الوطنية. وفي ما يتعلق بنيبال، أدلى الرئيس ببيان نيابة عن المجلس، يرد في الوثيقة S/PRST/2009/12، أعرب عن القلق إزاء الأزمة السياسية في نيبال، وأبرز الحاجة الماسة إلى أن تعمل الحكومة النيبالية وجميع الأطراف السياسية معا بروح وفاقية.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، قام أعضاء المجلس بزيارة إلى هايتي وقيّموا حالة البلد في وقت بدا وجود فرصة لكفالة الاستقرار والتنمية المستدامة. وفي نيسان/أبريل، أدلى الرئيس ببيان رحب فيه المجلس بالتقدم المحرز في تعزيز استقرار هايتي، وأكد أيضا من جديد الحاجة إلى أن تواكب الأمن تنمية اجتماعية واقتصادية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الدائم. وأعرب المجلس أيضا عن دعمه القوي لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والممثل الخاص للأمين العام في جهودهما لتحسين الاستقرار والحكم في هايتي.

وبخصوص أوروبا، تابع مجلس الأمن التطورات في البوسنة والهرسك وكوسوفو وقبرص وجورجيا. ولم يعتمد المجلس مشروع قرار لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. وعليه، طلب الأمين العام إلى ممثله الخاص أن يوقف عمليات البعثة.

ولقد ظل الإرهاب أكبر قلق للمجلس. وكان المجلس سريعا في الرد على الهجمات الإرهابية أينما وقعت، ومنها في مومباي وأفغانستان ولبنان وباكستان، وأماكن أخرى. وعمل اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعروفة بلجنة مكافحة الإرهاب، وعمل اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، المتعلقة بالقاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، وعمل اللجنة المنشأة وفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كان موضع نظر المجلس على نحو مستفيض.

وكرس المجلس وقتا طويلا واهتماما وثيقا للنظر في مسائل مواضيعية وعامة ومسائل أخرى، بما فيها حفظ السلام، وبناء السلام، والوساطة وتسوية الصراعات، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، والأطفال والصراع المسلح، وتعزيز الأمن الجماعي من خلال التنظيم العام للأسلحة وخفضها، والمرأة والسلام والأمن. وعقب مبادرة فرنسية –

بريطانية مشتركة، أولى المجلس اهتماما خاصا للتحديات الحالية التي تواجهها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المجلس مناقشتين بمشاركة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة ومنظمات إقليمية. والعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام – ولا سيما حقيقة أن حفظ السلام وبناء السلام ينبغي أن يترافقا معا – كانت موضوعا تم تناوله في مناقشات قطرية مخصصة ومناقشات مواضيعية.

ومسائل منع الانتشار حظيت أيضا باهتمام وثيق من المجلس، ولا سيما ردا على سلسلة من الأعمال التي ارتكبتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منتهكة قرارات مجلس الأمن. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) الذي أُدينت فيه بأشد العبارات التجربة النووية التي قام بها ذلك البلد، وجرى تعزيز نظام الجزاءات، بما فيه من خلال تسميات جديدة وإنشاء فريق من الخبراء.

وعمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا بحثه المجلس في عدة مناسبات، خاصة في ما يتعلق باستراتيجيتيهما للإنجاز.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي ببعض الملاحظات العامة حول عمل المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير. أولا، زاد المجلس من مناقشاته المفتوحة وإحاطاته الإعلامية المفتوحة.

ثانيا، قرارات المجلس اتخذت إلى حد كبير بالإجماع. وبذل أعضاء المجلس جهودا كبيرة للحفاظ على وحدة المجلس. وفي مجرد حالات قليلة لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات بالإجماع – على سبيل المثال الشرق الأوسط وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفي حالة واحدة، كما ذكرت فعلا من قبل، لم يعتمد المجلس مشروع قرار لتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا نظرا لاستعمال حق النقض. وتم الحفاظ أيضا على وحدة قرارات المجلس بشأن مسائل إجرائية. وأود أن أضيف أن التقرير السنوي يذكر أيضا أحداثا لم يتمكن فيها مجلس الأمن من الاتفاق، وبالتالي لم يتخذ إجراء.

ثالثا، إن زيارات مجلس الأمن تشكل أداة هامة لأعضاء المجلس كي يطلعوا بأنفسهم على عمل بعثات الأمم المتحدة على الأرض، وعلى التحديات التي تواجهها. والخبرات المكتسبة أسهمت في ثراء مداولات المجلس عندما يناقش عمل بعثات محددة ومسائل شاملة من قبيل حماية المدنيين في الصراع المسلح، والعنف الجنسي ضد المرأة.

رابعا، بذل مجلس الأمن جهودا لتعزيز تعاونه وشراكته مع منظمات إقليمية ودون إقليمية. والتقى أعضاء المجلس مسؤولين كبار من الاتحاد الأفريقي خلال زيارتهم إلى أديس أبابا. وأجرى المجلس أيضا مناقشة رفيعة المستوى عن السلام والأمن في أفريقيا، رحب خلالها بجهود الفريق، بقيادة الرئيس رومانو برودي، بغية إعداد تقرير يتضمن توصيات حول تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ويجري باستمرار تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي. إن تأييد الاتحاد الأوروبي للعملية الانتقالية في تشاد لمساعدة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد كان مثالا مثيرا للاهتمام لهذه العملية. وتم نقل السلطة بنجاح إلى تواجد عسكري بقيادة الأمم المتحدة في البعثة.

وفي الختام، أود باسم جميع أعضاء مجلس الأمن أن أشكر أعضاء الجمعية العامة على إتاحة هذه الفرصة لعرض تقرير مجلس الأمن. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لعمل الأمين العام والأمانة العامة لما تحليا به من قيادة واحتراف مألوفين ولما وفراه من دعم قيم لمجلس الأمن لتمكينه من الوفاء بولايته.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان اليوم باسم حركة عدم الانحياز.

أود في مستهل كلمتي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقدير الحركة إليكم على إدراج إصلاح مجلس الأمن من بين الأولويات الرئيسية لرئاستكم للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وعلى التزامكم الذي تجسد في ملاحظاتكم الافتتاحية اليوم، ولبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الإصلاح في أقرب وقت ممكن. وأؤكد لكم تأييد الحركة المكين لتحقيق تقدم ملموس تحت رئاستكم في هدفنا المشترك المتمثل في توسيع وإصلاح مجلس الأمن. أود أيضا أن أعرب عن تقدير الحركة للملاحظات التي أبداها الممثل الدائم للنمسا لدى عرضه تقرير المجلس اليوم بوصفه رئيسا لمجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقدير الحركة لمعالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين على جهوده في الدفع قدما بهذه المسألة الهامة، وأن أهنئ الممثل الدائم لأفغانستان سعادة السفير زاهر تانين، رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، على عمله الجيد خلال الدورة الثالثة والستين، وأن أعرب عن تأييدنا لقراركم إناطة تلك المهمة به في الدورة الرابعة والستين لتحقيق النتائج المرجوة.

تعلق حركة عدم الانحياز أهمية خاصة على تحقيق نتائج سريعة وملموسة عن طريق المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة تلك العضوية وغير ذلك من المسائل المتصلة بمجلس الأمن، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

لقد اجتمع رؤساء دول أو حكومات الحركة في شرم الشيخ بمناسبة انعقاد القمة الخامسة عشرة المعقودة في يومي ١٥ و ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وأعربوا عن موقف الحركة المشترك في الفرع هاء من الوثيقة الختامية للقمة. وترحب وثيقة قمة حركة عدم الانحياز ببدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته وغير ذلك من المسائل المتصلة بمجلس الأمن في الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢.

وتعتقد الحركة أنه ينبغي تناول إصلاح مجلس الأمن بطريقة شاملة وشفافة ومتوازنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لتوسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه وتحسين أساليب عمله أن يكفل تجسيد جدول أعمال المجلس لاحتياجات ومصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، بطريقة موضوعية ومنطقية وغير انتقائية وغير تعسفية. وينبغي أن يرمي ذلك إلى الحد من استخدام حق النقض وتقليصه بغية إزالته، وينبغي أن يفضي إلى مجلس ديمقراطي وأكثر تمثيلا وأكثر مساءلة وأكثر فعالية.

في ذلك السياق، اعترف رؤساء دول أو حكومات الحركة بالإجحافات التاريخية التي لحقت بأفريقيا في ما يتعلق بتمثيلها في مجلس الأمن وأعربوا عن تأييدهم لزيادة وتعزيز تمثيل أفريقيا في مجلس أمن مُصلح. وأحاطوا علما بالموقف المشترك لأفريقيا كما تجسد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت.

وشدد قادتنا على أنه بينما طرأت بعض التحسينات على أساليب عمل المجلس، لم تف تلك التحسينات حتى بالحد الأدنى من توقعات جميع أعضاء الأمم المتحدة، تاركة مجالا واسعا للتحسين. وفي ذلك الصدد، ستدفع الحركة نحو تنفيذ جميع مقترحاتها كما وردت في الوثيقة الختامية لقمة شرم الشيخ. والنظام الداخلي لمجلس الأمن الذي ما برح مؤقتا لأكثر من ستين عاما ينبغي أن يصبح رسميا لتحسين الشفافية والمساءلة في المجلس.

وعلاوة على ذلك، رفض القادة أي محاولات ترمي إلى استخدام مجلس الأمن لتحقيق أجندات سياسية وطنية، وأعربوا عن وجوب عدم الانتقائية وتوخي الحياد في عمل المجلس وضرورة أن يظل عمل المجلس قاصرا على السلطات والوظائف التي أصبغتها عليه الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتشدد أيضا وثيقة القمة على أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ما زالت مسألة موضع قلق كبير لبلدان عدم الانحياز. إذ أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لا يجوز اللجوء إلى فرض الجزاءات إلا بعد استنفاد تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب الفصل السادس من الميثاق والنظر في فرض جزاءات ذات أثر في الأجل القصير والأجل الطويل.

إن الجزاءات أداة فظة يثير استخدامها مسائل أخلاقية أساسية حول ما إذا كانت وسيلة مشروعة لممارسة الضغط، بالنظر إلى ما تتسبب به الجزاءات من معاناة للمجموعات الضعيفة في البلد المستهدف. وهدف الجزاءات ليس معاقبة السكان بشكل أو بآخر. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تحدد بوضوح أهداف نظم الجزاءات، وأن تُفرض في إطار زمني محدد، وأن ترتكز على خلفية قانونية. وينبغي أيضا رفعها ما أن تتحقق غاياتها. والشروط المطلوب تحقيقها من الدولة أو الطرف المفروضة عليها الجزاءات ينبغي تحديدها بوضوح وأن تخضع إلى استعراض دوري.

وينبغي ألا تُفرض جزاءات إلا عند وجود خطر على السلم والأمن الدوليين أو ارتكاب عمل عدواني، وفقا للميثاق، ولا يجوز تطبيقها كتدبير وقائي في الحالات التي لا يتعلق الأمر فيها سوى بانتهاك القانون الدولي أو القواعد أو المعايير الدولية.

في العام الماضي أعربت حركة عدم الانحياز عن أسفها لأن التقرير السنوي لمجلس الأمن كان يفتقر إلى عمق تحليلي وكانت قيمته المضافة محدودة بالنسبة للأعضاء عامة. وبعد دراسة متأنية لتقرير هذا العام تلاحظ الحركة أنه ما برح استعراضا إجرائيا لجلسات المجلس وأعماله وقراراته. وبينما يبرز تعدد الجلسات والوثائق في التقرير الدور الرئيسي الذي يقوم به المجلس في سائر المجالات، لا تزال الحركة تعتقد أنه كان يمكن أن يجسد التقرير على نحو أفضل التحديات التي يواجهها المجلس والتقييمات والمنطق وعملية صنع القرار المتبعة كل حالة من الحالات المتضمنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي رأينا، ينبغي أن يكون التقرير أوضح في ما يتعلق بالمواقف المتخذة في ما يتصل بمختلف القضايا التي تبحث في المجلس، بما في ذلك سبب امتناع المجلس عن اتخاذ إجراء حاسم أو عدم مقدرته على اتخاذ إجراء حاسم في بعض الحالات، ولا سيما في الحالات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين، أو لماذا رد المجلس بطرق مختلفة، بما في ذلك القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية أو غيرها من البيانات التي تقدم للصحافة، وكذلك المعايير المتبعة والحجج التي يسوقها المجلس بشأن الكيفية التي تحدد رده على كل حالة.

إنني إذ أخاطب الجمعية العامة الآن بصفتي الوطنية، أود أن أؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم لسيراليون باسم مجموعة الدول الأفريقية وأن أبرز بضع نقاط هامة إضافية تتعلق بعملية إصلاح مجلس الأمن.

إن الموقف المشترك لأفريقيا كما ورد في توافق آراء أوزوليني وإعلان سرت اعتُمد بتوافق الآراء وكرره القادة الأفريقيون في جميع مؤتمرات القمة الأفريقية المتعاقبة، ويطالب الموقف، في جملة أمور، بما لا يقل عن مقعدين دائمين مع ما تنطوي عليه العضوية الدائمة من صلاحيات وامتيازات، بما في ذلك حق النقض، ومقعدين إضافيين غير دائمين.

وأؤكد هنا أن أفريقيا تعارض، من حيث المبدأ، حق النقض، ولكنها مع ذلك ترى أنه ما دام ذلك حق النقض قائما، من الإنصاف إتاحته لجميع الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن. وبما أن حق النقض لا يزال المسألة المركزية في عملية التوسيع الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد على الصعيد الدولي، فإن أفريقيا لا تزال تعتقد بأن زيادة العضوية في الفئة غير الدائمة وحدها ليس خيارا مقبولا، إذ أنه لن يغير شيئا في هيكل النفوذ في المجلس، ولن يصوب الإجحافات التاريخية بالنسبة لأفريقيا. والشيء نفسه ينسحب على زيادة عدد الأعضاء الدائمين من دون إعطاء الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون الحاليون، ريثما يتم إلغاء حق النقض.

ولذلك، من الجوهري الإسراع برفع الإجحافات التاريخية الخطيرة بحق أفريقيا كونها غير ممثلة في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن وغير ممثلة بعدد ملائم من المقاعد في فئة العضوية غير الدائمة، وكذلك نظرا للآثار السلبية لاستمرار الوضع الراهن فيما يتعلق بقدرة مجلس الأمن على التصدي الفعال للعديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما القارة الأفريقية.

إن المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة من دون تصويت في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ينبغي أن يظل الدليل الإرشادي الرئيسي للمفاوضات الحكومية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وتنص الفقرة (د) من المقرر بوضوح على وجوب ارتكاز المفاوضات الحكومية الدولية على اقتراحات الدول الأعضاء وحدها، في ممارسة واضحة للملكية الوطنية وتحمل المسؤولية الكاملة عن تلك المقترحات التي ينبغي أن تجسد حصرا وجهة نظر حكومية بحيث تكون المفاوضات حكومية دولية حقا. وعلاوة على ذلك، يحدد القرار صراحة في الفقرة (هـ) منه المسائل القابلة للتفاوض في إطار المفاوضات الحكومية، بما في ذلك المسائل الرئيسية الخمس المترابطة التي تشكل حزمة متكاملة وغير قابلة للتجزئة عند الاتفاق عليها.

يتحتم علينا جميعا في الدورة الرابعة والستين الاستمرار في الالتزام بذلك القرار نصا وروحا بوصفه أساسا للمفاوضات الحكومية الدولية، مع الأخذ في الاعتبار التقدم المحرز وجميع مواقف الدول الأعضاء والاقتراحات التي تقدمت بها حتى الآن وتلك التي قد تُقدم ي الدورة الحالية. وفي ذلك السياق، تعرب مصر عن تقديرها لجميع الدول التي تقدمت باقتراحات في الدورة الثالثة والستين بهدف الدفع قدما بالعملية.

لا تزال مصر تؤمن بأن حق النقض هو حجر الزاوية في عملية إصلاح مجلس الأمن. ويرتبط المطلب الأفريقي بإلغاء حق النقض كلية ارتباطا وثيقا بمطلب منح حق النقض نفسه للأعضاء الدائمين الجدد من أفريقيا ريثما يتم إلغائه، تطبيقا لمبدأ المساواة بين الأعضاء الدائمين الحاليين والجدد. كما ينبغي تطبيق نفس مبدأ المساواة فيما إذا قررت الجمعية العامة تضييق نطاق تطبيق حق النقض ليقتصر على حالات الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والعدوان، ووقف أعمال القتال بين الأطراف المتحاربة، واختيار الأمين العام. وفي تلك الحالة، فإن تطبيق نفس مبدأ المساواة والعدالة على الأعضاء الدائمين الجدد حق النقض في نفس النطاق المحدود للاستعمال.

تؤمن مصر أن فعالية المجلس ليست مرتبطة بحجم العضوية في المجلس الموسع. ومن المؤكد أن مجلس الأمن في تركيبته الموسعة التي تضم أعضاء يتمتعون بثقة الدول الأعضاء في المنظمة يمثل نجاحا لمفاوضاتنا الحكومية، ونعتقد من جانبنا أن مجلسا يضم ٢٦ عضوا سيحقق تلك الغاية.

إن أي توسيع لحجم المجلس، في جميع الأحوال، ينبغي أن يأخذ في الحسبان المطالب الأفريقية بتمثيل أكبر في الفئتين

الدائمة وغير الدائمة من عضوية المجلس. كما أنه ينبغي أن يكفل تمثيلا متوازنا لكل المجموعات الإقليمية. لذلك، لا تقبل أفريقيا بأقل من ذلك، وأكرر ليس أقل من مقعدين دائمين، على أن يتم تحديد العدد النهائي في ضوء عدد المقاعد الدائمة التي ستُخصص للمجموعات الإقليمية الأخرى.

فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، ترى مصر أن بعض عناصر ذلك المفهوم قد تكون موجودة في توافق أزوليني الذي ينص على أن يكون الاتحاد الأفريقي هو المسؤول عن اختيار ممثليه في مجلس الأمن وفقا لمعايير تحددها المنظمة ومع الأخذ في الحسبان الصفة التمثيلية لمن يقع عليهم الاختيار. ومع ذلك، ترى مصر أن من الملائم دراسة تطبيق هذا المبدأ على جميع المناطق الإقليمية وليس في أفريقيا فحسب، وذلك من دون المساس بأحكام المادة ٢٣ من الميثاق التي تشمل الإجراءات التي تتخذها الجمعية العامة لانتخاب الأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

ثمة جانب آخر هام في مسألة إصلاح مجلس الأمن، ألا وهو إصلاح أساليب عمله التي يجب أن تقوم على الشفافية والمساءلة. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة التي بذلها المجلس نفسه، وبخاصة الفريق العامل غير الرسمية المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى، لإصلاح أساليب عمله، كما ورد في مذكرة رئيس المجلس المتضمنة في الوثيقة S/2006/507، وكذلك في الاقتراحات التي قدمتها في آذار/مارس ٢٠٠٦ الأردن وسنغافورة وسويسرا وكوستاريكا وليختنشتاين، أو ما يُعرف بمجموعة الدول الخمس الصغيرة، فإن أيا من تلك المحاولات لا يرقى إلى مستوى طموحات الدول الأعضاء. إن ما ينقصنا من أجل إصلاح أساليب عمل المجلس ليست الاقتراحات الجديدة، بل الإرادة السياسية لدى الأعضاء الدائمين وغير الدائمين لإجراء إصلاح حقيقي لأساليب عمل المجلس.

إن مصر تعارض أية محاولة لتصنيف مسألة حق النقض بوصفها مسألة فرعية تتعلق بأساليب العمل. ولا نزال نعتقد بأن حق النقض ينبغي أن يظل مسألة منفصلة من بين المسائل الخمس القابلة للتفاوض على النحو المتفق عليه في الفقرة (هاء) من القرار ٥٥٧/٦٢.

يحدد الميثاق طبيعة العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. إن مصر مقتنعة بأن المشكلة في هذا الصدد تكمن في الكيفية التي يطبق بها المجلس والجمعية تلك العلاقة. وما فتئ المجلس يتمادى على ولاية الجمعية العامة. فهو لا يرفع أي مسألة إلى الجمعية العامة، كما أنه لا يعكس في تكوينه تنفيذ مبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وفي معظم الحالات، يتصرف المجلس على نحو يتجاهل إرادة وآراء البلدان المعنية ومجموع أعضاء الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة، من جانبها، لا تمارس حقوقها المكرسة في الميثاق بشأن علاقتها بالمجلس، على الرغم من أن بمقدورها أن تفعل ذلك بنجاح تام كما فعلت عند تناولها الحالة في هندوراس في جلستها الأخيرة. لذلك ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة في المستقبل.

ومن الآن فصاعدا، تؤكد مصر من جديد الموقف الأفريقي الرافض للنهج الانتقالي أو النهج الوسيط. إن ذلك النهج لا يتماشى مع المطالب الأفريقية المضمنة في الموقف الأفريقي الموحد لأنه لا يتضمن زيادة المقاعد الدائمة، بل يكتفي بمقاعد عضوية قابلة للتمديد ولا تتمتع بصلاحيات أو امتيازات المقاعد الدائمة، ولا سيما حق النقض. من الناحية العملية، يعني ذلك زيادة عدد المقاعد غير الدائمة بفترات أطول أو أقصر. إننا نعتقد أن هذا النهج يتسم بالغموض ويتطلب مزيدا من الإيضاح.

تؤيد مصر زيادة تمثيل البلدان النامية والدول الصغيرة في مجلس الأمن على النحو المكرس في قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ الصادر عن ١٩٩٣، ولن أتطرق إلى تفاصيل ذلك في بياني هذا.

في الختام، يا سيادة الرئيس، أثق أننا، بفضل توجيهاتكم، بوسعنا التوصل إلى اتفاق بشأن إصلاح وتوسيع مجلس الأمن، قائم على ترسيخ مبدأي العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات مما يمكّن مجلس الأمن من أن يصبح نقطة انطلاق للديمقراطية والشفافية والمساءلة.

السيد توري (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم المجموعة الأفريقية في هذه المناقشة المشتركة بشأن البندين ٩ و ١١٩ من جدول الأعمال. وأود أن أعرب عن تقديرنا لإدراجهما في جدول الأعمال وأن نحيط علما، مع الشكر، بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن وتقرير مجلس الأمن عن أعمال المجلس للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ (A/64/2).

توفر لنا هذه المناقشة المشتركة فرصة طيبة لتقييم الجولات الثلاث من المفاوضات الحكومية الدولية التي اختتمت مؤخرا وتمهيد السبيل أمام المرحلة التالية. ويحدونا الأمل في هذه المرة أنها ستهدف إلى دفع العملية في اتجاه أكثر مغزى ويفضي إلى بناء توافق في الآراء.

إن الانتقال من مشاورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية عقب اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إلى الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية التي جرت في ثلاث جولات خلال الدورة الماضية أحدث نقلة هامة في هذه المناقشة، التي استمرت على مدى أكثر من عقد ونصف العقد.

إن التقرير عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإصلاح، المتضمن في الوثيقة (A/63/47)، يقدم فهرسا إرشاديا لتطور هذه المناقشة التي يرجع تاريخها إلى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة في عام ١٩٩٣. والجولات الثلاث من المفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الماضية فتحت الباب أمام تطور متواضع ولكنه مجد في الحوار حول إصلاح مجلس الأمن.

واسمحوا لي بالنيابة عن المجموعة أن أحيي الميسرين على توجيههم للعملية حتى الآن. ومنذ اعتماد القرار ٥٥٧/٦٢، شقت عملية الإصلاح طريقها بحذر، مع أن تقدمها لم يكن بالسرعة التي تمنيناها. ولكن الوفود ظلت منخرطة في العملية باهتمام يبعث على الإعجاب. إن نقاط الاتفاق والانقسام والمسائل الصعبة المحتملة أصبحت معروفة جيدا الآن. وفي رأينا أن تلك نقطة انطلاق جديرة بالثناء.

نعتقد أن مواقف مختلف المجموعات والدول الأعضاء قد طرحت الآن وأعيد طرحها خلال تبادل الآراء في الجولات الثلاث التي جرت حتى الآن. وفي هذه المرحلة، يحدونا الأمل في أن روح النهج التفاعلي الفعال في الجولات التالية من المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن هي التي ستحدد وتيرة العملية وتفضي بشكل مريح إلى مقايضات في المفاوضات.

إن الجمع بين البند ٩ والبند ١١٩ من جدول الأعمال في هذه المناقشة المشتركة يمثل دليلا واضحا على إدراك العلاقة المشتركة بين الإثنين. وفي هذا الصدد، تنوه المجموعة الأفريقية بعقد المجلس مزيدا من الجلسات العامة مع أصحاب المصلحة الآخرين، مثل الدول الأعضاء، والبلدان المساهمة بقوات والمنظمات غير الحكومية لتعضيد وتعزيز وتحسين علاقاته مع أصحاب المصالح. والخطوة التي قام بها المجلس لإتاحة الفرصة لمناقشة غير رسمية لمشروع تقريره مع

الدول الأعضاء كانت خطوة إبداعية نالت الترحيب. ونشجع على مثل هذه المناقشة المنفتحة والصريحة بغية ضمان الشفافية والشمولية. كما أننا نرحب بزيارات المجلس إلى مختلف المناطق في القارة، المتعلقة ببعثات محددة مدرجة في جدول أعماله، وكان القصد منها زيادة فعالية الجزاءات وجمع المعلومات في الميدان.

غير أننا نشعر بخيبة أمل عميقة إزاء ما يبدو من مقاومة لتحسين جوانب أخرى من أساليب عمل المجلس، الأمر الذي نعتقد أنه سيؤدي إلى تعزيز الشفافية والشمولية والشرعية لإجراءاته. وينطبق ذلك بصفة خاصة على نظامه الداخلي الذي ما زال مؤقتا، حتى بعد انقضاء ٦٠ عاما على تأسيس المجلس.

لقد أكدنا باستمرار على ضرورة أن يدير المجلس أعماله وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحافظ على التوازن في علاقته مع الجمعية العامة كما تُوخي في الميثاق. وفي هذا الصدد، أعربنا عن الاستعداد والتأييد للنظر في أراء وتدابير تقتضي من المجلس أن يقدم إلى الجمعية العامة تقارير خاصة وذات منحى موضوعي لكي تنظر فيها، بما في ذلك المسائل ذات الاهتمام الدولي الراهن. كما دعونا إلى أن تكون تقارير المجلس شاملة وتحليلية، وأن يقوم كذلك بالتواصل والتفاعل والتكامل مع الجمعية العامة على نحو أكثر انتظاما وسلاسة.

وأكدت المجموعة الأفريقية باستمرار على ضرورة إصلاح مجلس الأمن إن كان للأمم المتحدة أن تتجاوب مع الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة للمجتمع العالمي. ولن يُرفع الظلم التاريخي الذي يترك أفريقيا القارة الوحيدة التي ليس لها تمثيل في فئة العضوية الدائمة في المجلس إلا بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

ومن قبيل المفارقات، أن الهيئة التي تكرس ٧٠ في المائة من وقتها لتناول المسائل التي تؤثر بشكل مباشر، وأحيانا بشكل حصري على القارة، والتي تشكل أيضا ربع مجموع أعضاء الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، يوجد لأفريقيا موقف مشترك، وأعرب عنه في توافق آراء إزولويني وفي إعلان سيرت. ويقوم ذلك الموقف على معارضة حق النقض من حيث المبدأ. ولكن ما دام هذا الحق قائما من قبيل العدالة المشتركة، ينبغي أن يكون متاحا لجميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وعليه، تطالب أفريقيا بأن تكون ممثلة تمثيلا كاملا في مجلس الأمن، بما لا يقل عن مقعدين دائمين، بكل ما يصاحب ذلك من حقوق وامتيازات العضوية الدائمة، بما في ذلك حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة، على أن يتولى الاتحاد الأفريقي مسؤولية اختيار مرشحي أفريقيا للعضوية الدائمة.

ولا يمكن التشديد أكثر من ذلك على الوفاء بمتطلب جعل المجلس هيئة تتخذ القرارات بطريقة ديمقراطية وشمولية وشرعية، لا سيما في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذا ما زلنا نتمسك بموقفنا المشترك الثابت الداعي للإصلاح الشامل لمجلس الأمن، والذي سيعزز استجابته لمتطلبات الحقائق الجغرافية والسياسية الراهنة في العالم. وبوصفنا مجموعة، نعرب دائما عن تحفظاتنا إزاء عملية المفاوضات ذاتها. فبطريقة ما، يبدو أن ما يحرك العملية ليس مقترحات ومواقف الدول الأعضاء كما نص عليه القرار ٥٥٧/٦٢. ولكننا مع ذلك، وانطلاقا من روح حسن النية، واصلنا المشاركة والتزمنا بالمفاوضات بصدق وبثقة متبادلة.

إن بروز النهج المتوسط، إلى جانب المبادلات المختلفة، وبالاقتران مع الإخفاق في إصدار ورقة ختامية تعبر عن مقدار الدعم الذي يحظى به كل موقف وكل مقترح من المواقف والمقترحات المطروحة، لم تكن خطوة موفقة إلى حد

كبير بالنظر لتوقعات العديد من الوفود، بما في ذلك المجموعة الأفريقية. أما الجلسة الأخيرة من المفاوضات الحكومية الدولية فقد عززت موقف أفريقيا المصمم ومؤداه أن نهجا متوسطا أو انتقاليا أو وسيطا لا ينبغي أن يؤخذ على أنه عرض قادر على البقاء في عملية الإصلاح. إنه من نتاج الميسرين، ويعود تاريخه إلى ما قبل المفاوضات الحكومية الدولية وليس نتيجة طبيعية نابعة من تلك العملية. وهو يعرّض نفسه للتأويلات المختلفة، وبذلك يجعل جميع الاقتراحات المستندة إليه غامضة فيما يتعلق بركائزه الرئيسية الثلاث. وفضلا عن ذلك، فإنه يتعارض مع توافق الآراء الذي توصل إليه الاتحاد الأفريقي في إزيلويني وإعلان سيرت، ولا يستجيب بأية حال من الأحوال للطلبات الأفريقية. ويمكن الافتراض الآن بكل ثقة من آخر دورة للمفاوضات الحكومية الدولية أن النهج الوسيط لم يحظ بما يلزمه من الدعم المتوقع من الدول الأعضاء والمجموعات لينافس على النظر فيه في هذه المرحلة.

ومن ناحية أخرى، كان الشعور في هذه الهيئة هو أن هناك أغلبية كبيرة من الوفود كانت خلال المفاوضات تؤيد توسيع كلتا الفئتين. ومن الواضح أن بعض الأعضاء الخمسة الدائمين أعرب عن تأييده لترشيح قلة مختارة من الدول الأعضاء لتصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن. وقد أعربت أيضا المجموعة الأفريقية والمجموعة الإقليمية للجماعة الكاريبية، وبعض الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية، وآسيا وأوروبا الشرقية، وكذلك دول أخرى، عن تأييدها لتوسيع الفئتين. وعلاوة على ذلك، كان هناك تأييد كبير لإدراج الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأفريقيا طبعا، في توسيع المجلس.

ومن المجالات الصعبة التي تثير القلق في المفاوضات مسألة ماذا نفعل بحق النقض. هل ينبغي إلغاؤه، أو تقليصه أو توسيعه؟ ورغم أنه يبدو أن هناك رجحانا في الآراء لصالح تقليصه واستعماله في بعض الحالات المحددة، هناك مقاومة قوية لإلغائه من الجهات التي تتمتع الآن بالامتياز على سبيل الحصر. ومرة أخرى، في حين أن هناك مقاومة لتوسيع حق النقض، هناك من يؤيدون ذلك التوسيع، إما فورا أو بعد فترة للاستعراض يتم الاتفاق عليها بين عموم الدول الأعضاء.

إن موقف أفريقيا هو أنه ينبغي إلغاء حق النقض كقضية مبدئية، لكن إذا كان لا بد من الإبقاء عليه، فنحن نؤيد توسيعه ليشمل جميع الدول الدائمة العضوية الجديدة كمسألة عدالة عامة. ونرى أنه ينبغي زيادة التركيز على مناقشات حق النقض في محاولة لتحديد نطاق وطابع نوع التوسيع، في كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة، الذي من شأنه أن يكون مقبولا من جانب العضوية العامة.

وفي الختام، تقف أفريقيا على أهبة الاستعداد وترغب في استمرار التفاوض بنية حسنة وبثقة متبادلة بينما تستمر المفاوضات الحكومية الدولية في الجلسات غير الرسمية للجمعية العامة لهذه الدورة الحالية، وتبني على مواقف واقتراحات الدول الأعضاء وتستعمل هذا التقدم الذي قد تم تحقيقه كنقطة انطلاق. وأفريقيا في عجلة من أمرها وتنظر بفارغ الصبر إلى رفع هذا الظلم التاريخي. ولذلك يحدونا الأمل في أن يتم التوصل إلى نتيجة مقبولة في الدورة الحالية بشأن مسألة الإصلاح، ونتطلع إلى تنسيق أفضل في العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد هاكيت (بربادوس) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لأتكلم بشأن البند ٩ من جدول الأعمال، المتعلق بتقرير مجلس الأمن A/64/2، والبند ١١٩ من جدول الأعمال ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“. ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي

أعضاء في الأمم المتحدة، وهي، أنتيغوا وبربودا، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي، وبلدي بربادوس.

وأود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير توماس ماير – هارتنغ، الممثل الدائم للنمسا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على العرض التفصيلي لتقرير المجلس. وتثني الجماعة الكاريبية على أعضاء مجلس الأمن على العمل الذي اضطلعوا به أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد شمل عمل المجلس في غضون السنة الماضية جميع مناطق العالم تقريبا، رغم أن التركيز الرئيسي لا يزال على أفريقيا. وتود الجماعة الكاريبية أن تشكر أعضاء المجلس على جهودهم في السعي لإحلال السلام والاستقرار في الصراعات المتعددة في جميع أرجاء العالم. غير أننا نأسف لحقيقة أن المجلس، ورغم إيلائه اهتماما وثيقا للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية، لم يتمكن من التوصل إلى الإجماع المطلوب لاتخاذ أي إجراء بشأن هذه المسألة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وتأمل الجماعة الكاريبية أن يتمكن المجلس من تكثيف انخراطه في هذه المسألة في المستقبل، لأن شعوب تلك المنطقة من العالم تستحق السلام والأمن الدائمين بعد أن شهدت سنوات عديدة من الصراع.

وتحيط الجماعة الكاريبية علما بأن الإرهاب قد ظل أحد أكبر شواغل المجلس. لكننا نود أن ننتهز هذه المناسبة لنذكّر الدول الأعضاء بالصلة العارضة بين مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة للإرهاب والأعمال الإجرامية الأخرى، مثل الاتجار بالمخدرات، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووجود العصابات الإجرامية. ولقد نجم عن هذه الصلة داخل الجماعة الكاريبية شبكة إجرامية تتمتع بدرجة عالية من التنظيم تدعمها منظمات إجرامية متطورة مختلفة داخل المنطقة وخارجها، إلى جانب تطوير ثقافة فرعية تمجّد العنف وحيازة البندقية. وتضع أيضا قيودا شديدة على الجهود الإنمائية لبلداننا.

ونرغب في أن يولي المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام لهذا البعد، وخاصة من الشركاء الإنمائيين الذين يدعمون عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونناشد الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يؤمنا الموارد اللازمة التي تمكن من إعادة افتتاح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي لمساعدة بلدان الجماعة الكاريبية في التصدي لهذه المشكلة.

وترحب الجماعة الكاريبية بالاهتمام الذي يوليه المجلس للحالة في هايتي والدعم الذي يقدمه لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومن شأن تمديد ولاية البعثة أن يتيح المزيد من الفرص للمجتمع الدولي للاستمرار في دعم القيادة السياسية الهايتية والشعب الهايتي في إعادة بناء هايتي والتقدم صوب التنمية المستدامة.

إن الجمعية العامة، وقد حددت في مقررها ٥٥٧/٦٢ أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن تبدأ في جلسات عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، قررت أيضا أنه يتعين على الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة أن يواصل عمله وأن يرفع تقريرا إلى الجمعية قبل نهاية تلك الدورة. وأود أن أشكر رئيس الدورة الثالثة والستين، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، على إعداد التقرير المعروض علينا في الوثيقة A/63/47. وخلال الجزء المبكر من الدورة الثالثة والستين، تناول الفريق العامل الإطار والطرائق من أجل الإعداد وتيسير المفاوضات الحكومية

الدولية التي دعا إليها مقرر الجمعية ٥٥٧/٦٢. والآن وقد بدأت المفاوضات الحكومية الدولية، لا ترى الجماعة الكاريبية مبررا لاستمرار الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

واسمحوا لي بأن أتناول الآن المفاوضات الحكومية الدولية وأن أعرض منظور الجماعة الكاريبية بشأن التقدم المحرز حتى الآن وسبل المضي قدما. ففي أعقاب الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية في شباط/فبراير، قامت الدول الأعضاء بالاستكشاف الكامل، بل وبتمحيص للأساس الجوهري للمسائل الرئيسية الخمس التي كان من المقرر أن تتناولها المفاوضات، عملا بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. وتود الجماعة الكاريبية أن تشكر السفير تانين ممثل أفغانستان على قيادته بصفته رئيس الجلسات العامة غير الرسمية.

ولا تزال الجماعة الكاريبية تعتقد أن إصلاح مجلس الأمن يتعين أن يكون إحدى المسائل ذات الأولوية التي يجب معالجتها في هذه الدورة للجمعية العامة، وأن على الدول الأعضاء أن تبني على التقدم المحرز خلال الدورة الثالثة والستين.

وخلال المفاوضات، كان هناك عدد من الخيارات التنافسية بشأن المسألة الرئيسية الأولى المتعلقة بتوسيع كلتا الفئتين. وشملت هذه الخيارات أولا، الأعضاء الدائمون الجدد والأعضاء غير الدائمين الجدد؛ ثانيا، أعضاء غير دائمين جدد فحسب؛ وثالثا، أعضاء جدد ممددة ولايتهم إلى حين إجراء مراجعة من ١٠ إلى ١٥ سنة، أو ولاية محددة المدة بما بين سنتين و ١٥ سنة، مع إمكانية إعادة الانتخاب وأعضاء غير دائمين جدد.

وتدرك الجماعة الكاريبية، بعدما شاركت مشاركة كاملة في المفاوضات الحكومية الدولية التي عقدت حتى اليوم وبعدما تابعت جميع البيانات التي أدلي بها، أنه يوجد دعم عام للنموذج الذي يدعو إلى التوسيع في كلتا الفئتين، بما في ذلك الأشكال المتنوعة. لذلك نعتقد أنه ينبغي التركيز على ذلك فيما نسعى إلى اتفاق في المفاوضات الحكومية الدولية على هذه المسألة.

وفي هذا الصدد، نكرر اعتقادنا أن أي توسيع للفئة الدائمة ينبغي أن يشمل بصفة خاصة تمثيلا للمناطق القليلة التمثيل حاليا أو غير الممثلة على الإطلاق في المجلس، عنيت أفريقيا وآسيا ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي ما يتعلق بفئة غير الدائمين، تعتقد الجماعة الكاريبية أن عدد المقاعد ينبغي زيادته بغية تمكين الدول الصغيرة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أن تحظى بمزيد من الفرص للعمل في المجلس.

وبما أن الجماعة الكاريبية ليس لديها موقف محدد بشأن حجم مجلس الأمن المصلح، فإننا نؤيد موقف المجموعة الأفريقية مدركين أن مجلسا تتراوح مقاعده بين ٢٥ و ٢٦ مقعدا قد يشكل أفضل خيار قابل للبقاء.

وبالنسبة إلى مسألة التمثيل الإقليمي، تعتقد الجماعة الكاريبية أن موقف المجموعة الأفريقية هو الأقرب إلى مفهوم التمثيل الإقليمي الحقيقي. ومفهوم الجماعة الكاريبية لمجلس الأمن المصلح هو المفهوم الذي ينبغي أن يوفر على نحو مثالي التمثيل العادل للبلدان النامية، بما في ذلك التوزيع الجغرافي الأكثر توازنا وعدلا للمجموعات الفرعية ضمن المجموعات. وينبغي له أيضا أن يزيد زيادة كبيرة إمكانية الوصول والفرص، خاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة النامية مثل دول الجماعة الكاريبية.

وفي هذا الصدد، قلنا في المفاوضات الحكومية الدولية – وأعيد القول هنا – إن الجماعة الكاريبية تعتقد أن أفيد طريقة مناسبة لمعالجة هذه المسألة هي من خلال أنشاء مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية في المجلس، يكون مداورة بين

البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا. ومن شأن هذا المقعد أن يكون إضافيا ضمن فئة غير الدائمين لتمثيل البلدان الجزرية الصغيرة النامية حصرا.

والواقع أنه مثلما أعلن الممثل الدائم لجامايكا، السفير وولف، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية في بيان له خلال جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في ٢ أيلول/سبتمبر،

> ”إن مجلس الأمن المصلح ينبغي أن يوفر وصولا أكبر والمشاركة الفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها دول الجماعة الكاريبية. وأي اقتراح، إذاً، يسعى إلى عزلنا أو تهميشنا لن يحظى بتأييدنا تحت أي ظرف من الظروف“.

وفي ما يتعلق بمسألة حق النقض، تعتقد الجماعة الكاريبية أنه ينبغي إلغاؤه. ونحن نعتبر هذه الممارسة غير قانونية وغير تمثيلية أساسا لأعضاء الأمم المتحدة بنطاقهم الأوسع الذين يعمل المجلس لصالحهم. وإساءة استعمال حق النقض وسوء استعماله يقوضان على نحو خطير الهدف الرئيسي لجهود الإصلاح بغية جعل المجلس أكثر شفافية ومساءلة. ومع ذلك، إذا بدا أن إلغاء حق النقض متعذر على الفور، ينبغي الاتفاق على استعماله المقيد للغاية والمقتصر على إجراءات في إطار الفصل السابع من الميثاق.

وبالإضافة إلى منع استعمال حق النقض إلا في حالات معينة، نقترح تقديم تفسير إلى عموم الأعضاء حيال استعماله، واعتماد حكم يسمح لأغلبية عظمى محددة بإبطاله.

وأخيرا بخصوص هذه النقطة، تعتقد بلدان الجماعة الكاريبية أنه طالما بقي حق النقض، ينبغي أن يكون لجميع الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن المصلح، لا سيما وأنه في الوضع الحالي غير الحصين، لا يوجد أي عضو من المنطقة الجغرافية الأفريقية أو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي له حق النقض.

والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة مسألة أخرى تستدعي تمحيصا متأنيا بغية تصحيح الخلل الذي نشأ على مر الزمن في العلاقة بين هذين الجهازين الهامين في المنظمة. والجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي التداولي وصانع السياسات في الأمم المتحدة الذي يشارك فيه جميع الدول الأعضاء. لذا، ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يجب احترام أوليتها في الترتيب بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة والحفاظ عليها. وهذا يعني بالضرورة أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يمتنع عن التدخل في صلاحيات وولاية الجمعية عن طريق عدم تناول مواضيع تقع تقليديا ضمن صلاحيات الجمعية العامة واختصاصها.

علاوة على ذلك، إن مجلس الأمن لدى الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين يتصرف بالنيابة عن الجمعية العامة، وهو بالتالي مسؤول أمام الجمعية. وهذه مسؤولية أوكلتها الجمعية العامة إلى مجلس الأمن وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق. وينبغي أن تتضمن هذه المساءلة تقديم مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقارير سنوية واضحة وشاملة وتحليلية لتنظر فيها.

وفي ما يتعلق بهذه النقطة، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن استيائها تجاه تقرير المجلس الذي هو مرة أخرى، هذه السنة، مجرد سرد واقعي للجلسات وبنود جدول أعمال المجلس وتحديد المتكلمين في مسائل معينة. ونحن مع الرأي بأن إدراج عنصر تحليلي، وهو ما يفتقر إليه التقرير حاليا، من شأنه أن يكون خطوة هامة نحو وفاء المجلس بواجباته تجاه أعضاء المنظمة بنطاقهم الواسع. ونود كذلك أن نرى مجلس الأمن، في سياق عمله، يراعي مراعاة كاملة توصيات الجمعية العامة بشأن مسائل تتعلق بالسلم والأمن الدوليين، تمشيا مع المادة ١١ من الميثاق.

وتنوه الجماعة الكاريبية بأنه لا توجد مسائل موضوعية أو اقتراحات نقاشية هي موضع تفاوض في هذه النقطة. لذلك نعتقد أنه ينبغي لرئيس الجمعية العامة أن يباشر فورا في الشروع بتجميع المقترحات والمواقف الخاصة بالعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة لإدراجها في مشروع وثيقة ختامية للمفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

وتعتقد الجماعة الكاريبية أن إصلاح طرائق عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل لتلك الهيئة. ونحن بالتالي نؤيد الموافقة على طرائق العمل التي تؤدي إلى مزيد من الشفافية والمساءلة والفعالية في مجلس الأمن وتنفيذها، فضلا عن المزيد من شمول الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في المجلس.

وفي الختام، أحرز تقدم كبير خلال المفاوضات الحكومية الدولية في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. ونحن في حاجة الآن إلى أن نبني على ذلك التقدم. وترحب الجماعة الكاريبية بإعادة تعيين السفير تانين، ممثل أفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة الرابعة والستين هذه للجمعية العامة. ونتطلع إلى استئناف هذه المفاوضات في المستقبل القريب، ونعيد الالتزام بالمشاركة النشطة فيها بروح من المرونة والوفاق في سبيل التوصل إلى نتيجة مفيدة قبل انتهاء الدورة تحظى بدعم أغلبية الدول الأعضاء.

إن الدعوة التي جاءت من زعمائنا في عام ٢٠٠٥ إلى إصلاح ذلك الجهاز الرئيسي الأهم في الأمم المتحدة ينبغي ألا تلقى مزيدا من التأخير.

السيد ليبوي (ولايات ميكرونيزيا الموحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ الممثلة في الأمم المتحدة، وهي فيجي، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، جمهورية جزر مارشال، ناورو، ساموا، جزر سليمان، توفالو، تونغا، فانواتو، وبلدي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وترحب بلدان المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة بالفرصة للمشاركة في هذه المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. ونشكر رئيس وفد النمسا على تقديمه الشامل لدى عرضه تقرير مجلس الأمن (A/64/2) في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

أود أن أبدأ بالتطرق إلى مسألة فئتي العضوية في مجلس الأمن. ونعتبر أن من المهم توسيع العضوية بحيث تشمل الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. ومن الواضح أن الزيادة التي حدثت فقط في عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس في أوائل الستينات لم تؤد إلى أي تغيير حقيقي في عملية صنع القرار في المجلس. وقد أقر بذلك قادتنا في القمة العالمية في عام ٢٠٠٥، مما حمل على المطالبة بإصلاح لمجلس الأمن في وقت مبكر. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة منذ أوائل الستينات اقتضت توسيع فئتي عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة.

إن وجهة نظر البلدان الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ بشأن التمثيل الإقليمي في المجلس معروف جيدا. والتكوين الحالي للمجلس لا يمثل على نحو كاف جميع مناطق العالم و لم يعد يجسد الحقائق الجغرافية والسياسية للقرن الحادي والعشرين. لا تؤيد دول المحيط الهادئ استحداث فئات جديدة من العضوية في مجلس مُصلح، من قبيل فئة جديدة من المقاعد الموسعة.

إن أفريقيا ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي غير ممثلة في الفئة الدائمة للمجلس. وآسيا بوصفها منطقة لا يوجد لديها سوى عضو دائم واحد، فهي ممثلة تمثيلا ناقصا. ومن الحتمي معالجة الاختلال التاريخي من

خلال انتخاب دول أعضاء منفردة من المنطقة المعنية كأعضاء دائمين في مجلس الأمن. ونرى من الضروري معالجة مسألة عدم التمثيل والتمثيل الناقص للمناطق في إحدى أكبر هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة.

إن تأييد الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ لستة مقاعد جديدة دائمة يأتي وفقا للرغبة التي أعرب عنها القادة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية في عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) لجعل المجلس أوسع تمثيلا في القرن الحادي والعشرين وكفالة الأخذ في الحسبان الحقائق الجغرافية والسياسية. ونؤيد إضافة مقعدين دائمين جديدين في المجلس، واحد لأفريقيا وآخر لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كذلك نؤيد تخصيص مقعدين دائمين جديدين لآسيا ومقعد واحد لمجموعة الدول الغربية ودول أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تأييدنا لإضافة خمسة مقاعد جديدة يرتكز على اقتناعنا بأن يجب أن يكون بوسع جميع البلدان أن تسهم في صون السلم والأمن الدوليين، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة.

إن الترتيب الحالي للمجموعات الإقليمية والمستخدم لاقتراح أعضاء يشغلون مقاعد غير دائمة لفترة سنتين في المجلس من خلال مفهوم التوزيع الجغرافي العادل يحتاج إلى إصلاح. فالترتيب الراهن لم يعد منصفا في توزيع أو انتقاء الأعضاء من ضمن مجموعات إقليمية للعمل في المجلس. وينبغي للإصلاح أن يكفل نظاما ديمقراطيا أكثر إنصافا للاختيار وتوزيعا جغرافيا أكثر توازنا للمناطق دون الإقليمية داخل المجموعات لدى طرح المقترحات من جانب المجموعات للحصول على مقاعد غير دائمة في المجلس.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ تعتقد أن خيار تخصيص مقعد للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الهياكل القائمة للمجموعة يجب أن يكون مشمولا بشكل من أشكال الضمان الواردة في المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تكون جزءا من أي عملية إصلاح منطقية. وسيوفر الضمان للدول الجزرية الصغيرة فرصة أكثر مواءمة للعمل في المجلس ويجسد تمثيلا أكثر ديمقراطية وأكثر اقتساما لمفهوم التوزيع الجغرافي العادل.

وندرك أن التعب والإحباط قد لا يراوحان مكانهما حيث لا يتحقق الكثير من النتائج الواضحة أو الملموسة بعد سنوات عديدة من المناقشات الدائرة في هذه المنظمة بشأن إصلاح مجلس الأمن. ومهما يكن من أمر، لا بد لنا من أن نظل ثابتين وملتزمين.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ممتنة لبيانكم الذي أدليتم به في وقت سابق يا سيادة الرئيس وعلى العبارات المطمئنة والالتزام بالتشديد على هذه المسألة الهامة خلال الدورة الحالية. وعلينا جميعا أن نعمل معا من دون كلل للتغلب على الحواجز التي تقف في طريق تقدمنا، وأن نظل مخلصين لقضية الإصلاح.

السيد تواري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم بلدي بشأن تقرير مجلس الأمن (A/64/2) بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. وأود أن أبدأ بتهنئة البوسنة والهرسك والبرازيل وغابون ونيجيريا ولبنان على انتخابها لمقاعد غير دائمة في مجلس الأمن ٢٠١٠-٢٠١١. وتتطلع الهند قدما إلى العمل مع تلك البلدان بطريقة بناءة وإيجابية. ونشكر وفد النمسا على عرض التقرير السنوي في مجلس الأمن للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وفي رأينا أن تقرير مجلس الأمن وسيلة هامة لتيسير التفاعل بين أهم الأجهزة التمثيلية في الأمم المتحدة وشقيقتها الأكثر تمكينا. وميثاق الأمم المتحدة نفسه يصبغ على التقرير

وقارا شديدا كما يتضح من حقيقة أن نصا منفصلا يقر بوجود هذا التقرير، بدلا من تجميعه مع تقارير لهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. لذلك من الحتمي للتقرير السنوي لمجلس الأمن أن يبلغ عن التدابير التي أقرها المجلس أو اتخذها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين خلال الفترة المشمولة بالتقرير ويبرز تلك التدابير ويحللها.

طلب أعضاء الجمعية العامة مرارا وتكرارا بأن يكون التقرير أكثر تحليلا وأكثر عمقا بدلا من كونه مجرد سرد للأحداث. ومن المهم للجمعية العامة أن تكون مدركة ليس فحسب للقرارات التي اتخذت، ولكن أيضا للمنطق والفعالية وأثر قرارات المجلس التي من الواضح أنه تُسحب من عضوية الجمعية العامة.

ولا بد لنا من أن نقر بأن الثغرات الموجودة في التقرير والتي تتبدى مظاهرها في المشاكل الأساسية لمسألة التمثيل في المجلس وأساليب عمله لا تزال غامضة وغير شمولية. وفي هذا العام ذكر متكلمون سابقون أيضا أن التقرير ما يزال يمثل تجميعا إحصائيا للأحداث وموجزا هزيلا لقائمة الجلسات والوثائق الختامية.

لا يوجد خيار سوى الاعتراف بأن الحل الحقيقي لا يكمن في مجلس أكثر مصداقية وشرعية وتمثيلا فحسب، بل يكمن في تقرير أوفى، وفي إصلاح شامل للمجلس يفضي إلى توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وتحسين أساليب عمله.

وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أن الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء قد أعربت بوضوح، خلال الجولات الثلاث للمفاوضات الحكومية الدولية التي أجريت حتى الآن بشأن إصلاح المجلس، عن تفضيلها لمثل ذلك الإصلاح.

وأود التذكير بأنه، منذ أن نظرت الجمعية العامة في هذا البند من جدول أعمالها في العام الماضي، بدأت المفاوضات الحكومية الدولية أخيرا بعد سنوات من الدوران في حلقة مفرغة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ذلك تطور مهم وينبغي على الجمعية العامة أن تساند بقوة الإسراع بالمفاوضات بغية تحقيق إصلاح مبكر.

إن أكثر السبل البديهة لتحقيق مثل تلك النتيجة هي عقد المفاوضات فورا مع الاستفادة من التقدم المحرز في المفاوضات حتى الآن. وفي واقع الأمر، ذلك هو بالتحديد ما اتفقت عليه الجمعية العامة بالإجماع في مقررها الذي اعتمدته في ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩ . وقد يكون من المفيد أيضا أن نذكّر بأن الملخصات الصادرة عن رئيس المفاوضات الحكومية الدولية قد أشارت بوضوح إلى تأييد الدول الأعضاء لعملية إصلاح للمجلس تشمل فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكركم، سيدي الرئيس، على حسن قيادتكم وعلى حكمتكم بإعادة تعيين السفير زاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، رئيسا للمفاوضات خلال الدورة الرابعة والستين. إن الحاجة إلى الاستمرارية بغية كفالة النجاح أمر لا يمكن المغالاة في تقدير أهميتها. كما أن وفدي يهنئ السفير تانين على تعيينه ونتمنى له كل توفيق في جهوده المتواصلة. وله أن يتأكد من الدعم الكامل من وفدي في أداء دوره الهام.

فيما يتعلق بتركيز نطاق المفاوضات والمضي قدما على نحو يستهدف إحراز النتائج ، فإن أي نص يقدمه الرئيس قد يشكل عاملا مساعدا بالغ الأهمية.

لزام علينا أن نحرز تقدما حقيقيا وسريعا بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبدونه لن تكتمل عملية إصلاح الأمم المتحدة ككل. لا يمكن إبقاء مؤسساتنا

القائمة بأمر الحوكمة العالمية أسيرة توازن القوة العالمي الذي كان سائدا في عام ١٩٤٥. إن الانهيار الاقتصادي الذي حدث في عام ٢٠٠٨ أبرز الحاجة الملحة إلى أن تعكس المؤسسات الدولية الواقع العالمي المعاصر. هذا يؤكد بقوة، مرة أخرى، على حتمية إصلاح المجلس.

وبشكل غير مقنع يرى البعض، وإن كانوا حفنة صغيرة، أن التوسيع في الفئة غير الدائمة وحدها يفي بالغرض. وللأسف، فإن التاريخ لا يعضد ذلك وما التوسيع الذي تم في عام ١٩٦٥ إلا دليل واحد على ذلك.

من المجالات التي تتطلب عناية فائقة التنفيذ السليم للمادتين ٣١ و ٣٢ من الميثاق المتعلقتين بمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في مداولاته، وتعزيز مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عملية اتخاذ القرار بشأن ولايات حفظ السلام وزيادة الشفافية في عمل المجلس.

كذلك استمعنا إلى اقتراحات بحلول مؤقتة أو وسيطة. لكن تلك الأفكار تطرح من التساؤلات أكثر مما توفر من إجابات ذات مغزى أو مضمون. فلنكن واضحين: إن تأجيل القرار إلى المستقبل لا يحل المشكلة بقدر ما يقوي الإحساس بتآكل مصداقية المجلس وشرعيته. كما أن السلبية ضرب من ضروب الترف وليس خيارا مطروحا من وجهة نظر الإرادة الجماعية للإنسانية كما هي ممثلة في هذه الجمعية.

في الختام، أرجو أن أؤكد مجددا على الحاجة الملحّة إلى استئناف المفاوضات الحكومية الدولية فورا وإحراز تقدم حقيقي فيها بالتركيز على توسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرجو في البدء أن أعرب عن شكري للممثل الدائم للنمسا، بوصفه رئيسا لمجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه المفصّل لتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، على النحو الوارد في الوثيقة A/64/2.

كما أود أن أعرب عن بالغ الشكر للوفد الأوغندي على العمل الممتاز الذي قام به لإعداد هذا التقرير. وأود أن أُبرز هنا النوعية الممتازة لتلك الوثيقة التي أعتقد جازما أنها تستجيب للتطلعات المشروعة والمعروفة جيدا.

لقد أتاح الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد برئاسة أوغندا في تموز/يوليه الماضي الفرصة للتحاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس بشأن التقرير السنوي للمجلس، وهذا بدوره أتاح الفرصة لإثارة العديد من المواضيع بروح من الشفافية وهو أمر نتوق إلى رؤيته.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ستيغليتش (سلوفينيا).

ولا تزال فرنسا بطبيعة الحال ملتزمة بتحسين أساليب عمل مجلس الأمن بغية تحقيق قدر أكبر من الشفافية وتفاعل أفضل مع الدول غير الأعضاء في المجلس بدون الإخلال بميزان القوة الوارد في الميثاق.

أود كذلك إلقاء الضوء على موقف فرنسا من مسألة إصلاح مجلس الأمن. لقد جعلت الجمعية العامة هذا العام من مسألة الإصلاح تلك واحدة من أولويات ولايتها ونحن نرحب بذلك. إن تجديد ولاية سفير أفغانستان السيد تانين رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية خبر جيد أيضا. وأود أن أؤكد له مجددا على ثقتنا الكاملة وأن أتمنى له التوفيق كله.

إن دعم حكومتي يمكن الاعتماد عليه لنتمكن سويا من تحقيق إصلاح طموح للهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن اتخاذ التدابير في مجال السلم والأمن الدوليين، ألا وهي مجلس الأمن. وإصلاح المجلس أمر بالغ الأهمية إذا أُريد له أن يظل فعالا وذا صفة تمثيلية في عالم مختلف عن

العالم في عام ١٩٤٥. ذلك أمر حتمي؛ وبقاء الوضع على ما هو عليه ليس بخيار مطروح.

في رأينا، الذي أعلم أن العديد من الوفود تشاطره، ينبغي أن يجري إصلاح مجلس الأمن الرامي إلى جعله أكثر تمشيا مع واقع العالم اليوم في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. كما ينبغي أن يأخذ الإصلاح في الحسبان بزوغ قوى جديدة ترغب في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن وبإمكانها، وفق الميثاق، أن تسهم بشكل كبير في عمل المجلس في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

في هذا الصدد، نؤيد منح العضوية الدائمة في المجلس لألمانيا والبرازيل والهند واليابان. كما أننا نرغب في رؤية المزيد من البلدان الأفريقية أعضاء في مجلس الأمن، وبخاصة بصفة أعضاء دائمين. كذلك هناك مسألة منح العضوية الدائمة لبلد عربي في مجلس الأمن.

في الوقت نفسه، ينبغي ألا يتم توسيع مجلس الأمن على حساب فعالية عمله ومصداقيته بوصفه الهيئة الرئيسية المنوط بها صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، ينبغي أن يظل حجم المجلس في حدود المعقول.

وللتغلب على حالة الجمود الراهنة، وللتأكد بشكل أقوى من تحقيق إصلاح مجلس الأمن، يجب أن نتحلى بالواقعية ونتوخى الابتكار. وكما اقترح رئيس الجمهورية الفرنسية، ومعه رئيس الوزراء البريطاني في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٨، وكما اقترحا مرة أخرى في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، نحن ندعم خيار الإصلاح المؤقت. فمن شأن ذلك الحل أن ينشئ فئة عضوية جديدة بولاية أطول من فترة السنتين الحالية للأعضاء المنتخبين. وفي نهاية المرحلة المؤقتة، يمكن اتخاذ قرار بتحويل المقاعد الجديدة إلى مقاعد دائمة. وهذا الحل العملي من شأنه أن يسمح باختبار معايير إصلاح مجلس الأمن خلال الفترة الانتقالية. ولذا نثق بالتمكن من مناقشة هذا الحل في الدورة الحالية للجمعية العامة، ونتطلع إلى إحراز تقدم هام.

ومن أجل إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات الحكومية الدولية، التي نثق بأن يتم استئنافها في أسرع وقت ممكن، يجب أن نقترح الآن نموذجا للإصلاح. وفي هذا السياق، من شأن وثيقة يعدها رئيس المفاوضات وتُجمل المعايير الرئيسية للإصلاح، ولا سيما تشكيل مجلس الأمن، أن تساعدنا في المناقشات.

السيد ني (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة الأولى الهامة بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال رئاسته. وأود كذلك أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السفير طوماس ماير - هارتينغ، على عرض تقرير مجلس الأمن (A/64/2).

ونحن على ثقة بأننا قادرون على إحراز تقدم حاسم في إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، ونتطلع إلى قيادة رئيس الجمعية العامة وإلى دعمه لهذه العملية. ويحدوني الأمل في أن تدفع هذه المناقشة إلى الأمام بعجلة عملية المفاوضات الحكومية الدولية التي طال انتظار استئنافها. وفي نهاية دورة الجمعية العامة السابقة، إن أذنتم لي بالتذكير بذلك، اتفقنا على مواصلة هذه العملية بشكل فوري.

واسمحوا لي بإلقاء نظرة خاطفة إلى الوراء لنرى ما أنجزناه من عمل في الجمعية العامة خلال الدورة الثالثة والستين. ففي ظل قيادة السفير تانين المتفانية والماهرة - الذي نرحب بتعيينه من جديد - نجحنا في توضيح الشروط المسبقة الأساسية لنجاح عملية الإصلاح. والأغلبية الساحقة ترغب في إصلاح ذي مغزى لمجلس الأمن، وهي تريد المضي قدما الآن.

وتقع علينا المسؤولية عن التأكد من أن المجلس سيؤدي دوره في القرن الحادي والعشرين. وتعتبر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء أن أفضل خدمة لهذا الهدف هو زيادة أعضاء فئتي العضوية. وعلى غرار شركائنا في أفريقيا، والجماعة الكاريبية وميكرونيزيا والكثيرين غيرهم، تدعم ألمانيا وشركاؤها في مجموعة الأربعة دعما راسخا هذا النموذج لتوسيع العضوية. وكانت تلك هي النتيجة الواضحة للدورة الثالثة والستين، وهي النتيجة التي يلزم أن نبني عليها.

فما هي الخطوة التالية بعد الآن؟ وكيف نمضي قدما خلال الأشهر المقبلة؟ إننا جميعا نسلم بالحاجة إلى إصلاح سريع. وعليه، نحتاج الآن إلى أن ننقل العملية خطوة أخرى إلى الأمام. والدول الأعضاء ليست مستعدة لهذا فحسب؛ بل هي تتوقع منا أيضا أن نحقق تقدما حاسما خلال هذه الدورة.

إننا على اقتناع بأن الخطوة المنطقية التالية هي التوصل إلى نص يشكل أساسا للمفاوضات. فمواقف الدول الأعضاء معروفة جيدا. وقد تم إجمالها مرارا وتكرارا بما في ذلك في هذا المحفل. ويمكن ويجب أن تتم صياغتها الآن في نص للمفاوضات.

ومن وجهة نظرنا، يجب أن ينبع ذلك النص من مصدر يحظى بالثقة ومحايد ومتوازن. ولذا نحن ندعو رئيس المفاوضات الحكومية الدولية إلى تقديم نص ليكون بعد ذلك أساسا لمفاوضاتنا. وبطبيعة الحال ينبغي لذلك النص أن يتضمن جميع خيارات الإصلاح التي قدمتها ودعت إليها الدول الأعضاء في الماضي.

ويبرز في هذه العملية أمران بديهيان. أولا، الرئيس مخول بطبيعة الحال سلطة مساعدة الدول الأعضاء على تضييق خياراتها. وهذا سيسمح لنا بالتركيز على الخيارات الرئيسية. ثانيا، لن يكون النص الذي سيقدمه الرئيس حلا لمسألة الإصلاح، بل سيكون بداية لعملية تفاوضية، وأعني بذلك عملية مفاوضات بكل معنى الكلمة. وعند طرح مشروع النص الأول على بساط البحث، ستتمكن الوفود وعليها أن تشير إلى أوجه النقص في النص وأن تقترح الحذف والإضافة. وعليه، سيخضع النص للتنقيح المتكرر من جانب الرئيس، تماما مثلما هو الحال في كل عملية مفاوضات في الأمم المتحدة.

إننا نريد زيادة الأعضاء في كلتا فئتي العضوية. وفي سعينا إلى ذلك الهدف من الممكن أن نفكر في حلول وسيطة. ولكن اسمحوا لي بأن أكون واضحا: أي حل وسيط يجب أن تتم صياغته على النحو الذي يمهد السبيل إلى زيادة الأعضاء في كلتا فئتيْ العضوية. ويجب أن يسمح أي نموذج وسيط للدول الأعضاء بأن تتخذ قرارا في المؤتمر الاستعراضي بالانتقال من النموذج الوسيط إلى الزيادة الدائمة في كلتا فئتي العضوية.

وأريد أن أكون واضحا في هذه النقطة: جميع البدائل المختلفة الأخرى لنموذج الحل الوسيط هي مجرد صيغ مقنعة لزيادة أعضاء فئة العضوية غير الدائمة وحدها. ونحن لن ندعم أي واحدة من تلك البدائل.

ونظرا لأن مواقف الدول الأعضاء جرى طرحها مرارا وتكرارا، فلن أكرر موقفنا بشكل مطول. كل ما أريده هو التشديد بإيجاز على أننا ينبغي أن نتوصل إلى إصلاح يغير مجلس الأمن إلى الأفضل. وفي هذا السياق، يعتبر الوجود الأفريقي الدائم في المجلس والوجود الدائم لبلدان أخرى من الجنوب – كالبرازيل والهند – أمرا أساسيا. ولكن أيضا من يسهمون إسهاما كبيرا في صون السلم والأمن الدوليين، مثل ألمانيا واليابان، ينبغي أن يأخذوا مكانهم المناسب بين الأعضاء الدائمين. أخيرا وليس آخرا، يشكل تحسين أساليب عمل المجلس عنصرا أساسيا آخر في ذلك الإصلاح. وإصلاح المجلس على هذا النحو سيمكنه من خدمة مصالح جميع الدول الأعضاء على نحو أفضل.

السيد منصور (البحرين): بداية، أود أن أشكر المندوب الدائم للنمسا، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن السنوي والوارد في الوثيقة A/64/2 بموجب الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة. ويود وفد بلادي أن يؤيد ما جاء في بيان رئيس مجموعة حركة عدم الانحياز في هذا الموضوع.

إن البندين ٩ و ١١٩، والمعنيين على التوالي بـ ''التقرير السنوي لمجلس الأمن''، و ''مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة''، يكتسيان أهمية خاصة لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومناقشتهما مجتمعين تنبع من حقيقة مؤداها أن ما يجمع بينهما من ارتباط وثيق لا يمكن فصمه أو إغفاله.

وأود أن أبدي، ونحن بصدد مناقشة هذين البندين الملاحظات الآتي بيانها: أولا: بخصوص التقرير السنوي لمجلس الأمن، ففي اعتقادنا أن هذه المناقشة تعد السانحة الوحيدة لمندوبي الدول غير الأعضاء في المجلس مجتمعين للتعليق وإبداء الملاحظات حول أعمال المجلس وتقييم ما قام به من أنشطة وما اتخذه من قرارات بشكل تفصيلي مع اقتراح الحلول المناسبة لإضفاء التحسين على أساليب عمله.

وعلى غرار تقارير المجلس في الأعوام السابقة، فالتقرير الحالي المعروض أمامنا، وإن أوضح في مقدمته ما تميز به عمله من حيث الاضطراد في إجراء المناقشات العلنية والإحاطات المفتوحة، فقد جاء مؤلفا من مجموعة من القرارات والمقررات التي اعتمدها، وهو استعراض وصفي للمواضيع التي نوقشت خلال سنة كاملة، ما يجعل التقرير بحاجة إلى النهج التحليلي الذي يفتقر إليه، وتبيان المعوقات والمشاكل التي كانت حجر عثرة في طريق التوصل إلى اتفاق حول عدد من القضايا الهامة التي تمت مناقشتها فيه، إذ كان حريا به أن يتطرق – ولو بصورة مقتضبة – إلى الأسباب التي حالت دون التوصل إلى اتفاق حول تلك القضايا.

وإذا جاز لنا القول، إن المجتمع الدولي ينظر إلى الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن وما يتخذه من قرارات تمسه بشكل أساسي، فمن الصواب القول أيضا إنه من الملح للغاية توضيح الأمور التي أدت إلى إخفاق المجلس في إيجاد الحلول لهذه القضايا ومناقشتها، حتى يتسنى لنا جميعا كدول أعضاء في الأمم المتحدة السعي للتوصل إلى حلول لها للتمكن من تسويتها.

وإذ يقدر وفد بلادي المهام الجسام الملقاة على عاتق أعضاء المجلس وحجم المسؤولية التي يتحملونها عند اضطلاعهم بتلك المهام، وعبء العمل الهام الذي زاولوه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ليثمن عاليا اهتمام المجلس بقارة أفريقيا التي شهدت صراعات متعددة أفضت إلى تغييرات تفاوتت بين إيجابية وسلبية، وتعامل المجلس معها باهتمام بالغ، وكذلك ما أولاه من اهتمام لمناطق أخرى في العالم، ما يدفعنا إلى الثناء عليه والإعراب عن تقديرنا لجهوده.

ويمكن القول إن المجلس قد تصرف بجدية في معالجة العديد من القضايا، إلا أنه أخفق في التعامل مع قضايا أخرى ذات أهمية بالغة كقضية فلسطين، التي ما زالت حتى الآن تراوح مكانها على جدول أعمال المجلس.

ومع ما أوضحه التقرير بشأن ما نحا إليه مجلس الأمن هذا العام فيما يتعلق بزيادة الجلسات العلنية والإحاطات المفتوحة، إلا أنه ينبغي تكثيف السعي لجعل عمل المجلس يتسم بشفافية أكثر تطغى على الغموض الذي يكتنف عمله.

وفي رأينا إن إشراك جميع الدول، التي تخصص لها بنود في جدول أعمال المجلس، سيكون مجديا في الوصول إلى نتائج ملموسة متى ما كان أي من تلك الدول طرفا فعالا وشريكا كاملا في مناقشة أي مسألة تخصه أو موضوع يلمسه، الأمر الذي يسهم في تحقيق ما تصبو إليه الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة في ما يتصل بتعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وما جمع البندين المطروحين للمناقشة معا، سوى إسهام يرمي إلى تحقيق هذا الهدف، فالجهازان يضطلعان بمسؤوليات كبيرة في تعزيز مبادئ الأمم المتحدة وقيمها، وفي تنفيذها.

ثانيا: فيما يتعلق بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، أود الإشادة بدور رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين، والثناء على المندوب الدائم لأفغانستان لما أدياه من دور هام في الفترة السابقة، ولما بذلاه من جهد في إجراء مفاوضات حكومية دولية بصورة شاملة وشفافة للوصول إلى اقتراحات يمكن تطبيقها بالنظر لاستنادها إلى اتفاق سياسي واسع النطاق بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لقد التزم قادة العالم مجددا بدعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، ويتعين علينا أن نقر بالولاية الواضحة في هذا الموضوع. وهو عنصر أساسي في الجهد الشامل الذي يُبذل لإصلاح الأمم المتحدة بأسرها ولجعل المجلس أكثر تمثيلا وكفاءة وشفافية، ومن ثم لزيادة فعاليته ومشروعيته ونفاذ قراراته، كما جاء في القرار ١/٦٠ الفقرة ١٥٣. وبعد سنوات عديدة من المناقشة التي لم تؤد إلى أية نتيجة في هذا الشأن، فإنه آن الأوان لكي نقوم جميعا بتقييم واقعي لهذه المسألة بشكل كامل. وينبغي لنا النظر إليها بذهن متفتح حتى يمكن إحراز التقدم المنشود للوصول إلى اتفاق يرضي الجميع.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن المشاورات التي جرت منذ العام الماضي وتواصلت حتى هذه السنة، قد أسهمت في تقديم مقترحات مفيدة لتحديد بعض العناصر المطلوبة لإصلاح مجلس الأمن، ما يملي ضرورة استمرار هذه المشاورات لإعادة التدقيق في الاقتراحات التي تم عرضها ودراستها، وصياغة أفكار جديدة للتوصل إلى اتفاق يستقطب أوسع دعم من الدول الأعضاء في هذه المسألة.

ومن خلال تبادل الآراء يتضح أن هناك اتفاقا عاما على أن مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة التوازن إليه. فهو لا يعكس الواقع السياسي الدولي السائد حاليا. ومن الأهمية بمكان تصحيح هذا الوضع. فعملية الإصلاح يجب أن تكون شاملة مترابطة مع بعضها البعض. وإذ نؤيد مبدأ توسيع عضوية مجلس الأمن وفقا لتمثيل جغرافي عادل ومتوازن، ينبغي أن يشمل فئتيه الدائمة وغير الدائمة، بحيث يمكن لجميع البلدان أن تكون ممثلة فيه. ومن الأهمية بمكان تخصيص مقعد للدول العربية يشغل بالتناوب فيما بينها، وفقا لما يتم العمل به في جامعة الدول العربية.

كما نؤكد على أهمية إصلاح أساليب عمل المجلس ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله لتحسين أدائه وكفاءته وفعاليته. ومن الأهمية احترام اختصاصات الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، بحيث لا يتعدى أي جهاز منها على اختصاصات الأجهزة الأخرى وتحديد دور المجلس في بحث المسائل التي تهدد السلم والأمن الدوليين وفقا لما ورد في الميثاق، وتعزيز علاقة الندية بينه وبين الجمعية العامة التي تشكل أرفع سلطة تشريعية في المنظمة وتجسد سيادة الدول الأعضاء كافة.

كما أنه يجب على أعضاء المجلس عدم الإفراط في استخدام الفصل السابع من الميثاق، وأن يكون اللجوء إليه بعد استنفاد جميع الطرق الدبلوماسية الواردة في أحكام الفصلين السادس والثامن من الميثاق.

وفيما يتعلق باستخدام حق النقض (الفيتو) فإنه من الأهمية تقييد استخدام هذا الحق الذي يمثل عائقا أمام اتخاذ قرارات متفق عليها بين غالبية الدول الأعضاء في مجلس الأمن. ولهذا فإنه من الممكن إبطال حق النقض (الفيتو)

بالتصويت الإيجابي لأغلبية الدول الأعضاء في المجلس أو إمكانية إبطال هذا الحق في الجمعية العامة بتصويت أغلبية الثلثين.

إن مملكة البحرين تولي أهمية خاصة لهذا الموضوع، وترى في مجلس الأمن الجهاز الذي ينبغي له أن يعكس الواقع السياسي والاقتصادي الحالي، مما يجعل في مقدور الدول الأعضاء جميعها، صغيرها وكبيرها، أن تشارك فيه بشكل شفاف وديمقراطي. ونأمل أن نرى قريبا مجلس الأمن بصورته الموسعة الجديدة حتى يشعر الجميع بأن هذا المجلس يعبّر عن مواقفهم وتطلعاتهم وآمالهم.

السيد موورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة بشأن بندي جدول الأعمال ”تقرير مجلس الأمن“ و ”مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن“. وأود كذلك أن أعرب عن امتناني للسفير توماس ماير - هارتنغ، رئيس مجلس الأمن، على عرضه التقرير السنوي للمجلس (A/64/2)، ولممثل أوغندا على إسهامه الهام في إعداده.

إن التقرير السنوي لمجلس الأمن يزود الجمعية العامة بجرد للعمل القيم الذي قامت به الهيئة التي أوكل إليها ميثاق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بيد أن أهمية التقرير تتخطى بكثير وصف أنشطة المجلس. والحقيقة أن عملية الإعداد لاعتماد التقرير ومضمون التقرير يظهران طريقة عمل مجلس الأمن وكيفية تفاعله مع الأعضاء بنطاقهم الواسع.

وفيما أشكر مرة أخرى السفير توماس ماير - هارتنغ، أعتقد أن هناك مجالا للتحسين في هذين المجالين. ومع مراعاة ذلك، اسمحوا لي أن أوجز بعض الملاحظات بروح بناءة.

بالنسبة إلى عملية الإعداد، نعتقد أن فكرة الاجتماع مع عموم الأعضاء لتبادل الآراء حول التقرير في وقت يسبق بكثير اعتماده رسميا فكرة حميدة ومفيدة مثلما حدث في الماضي. ثانيا، نود أن نرى مجلس الأمن يستغل إمكانية تقديم تقارير سنوية تتضمن منظورا تحليليا إضافيا، فضلا عن إمكانية تقديم تقارير خاصة إلى الجمعية العامة. ثالثا، نرى أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى يمكنه أن يؤدي دورا أفيد بغرض تحسين طرائق عمل المجلس. أخيرا، ما زلنا نؤمن بفائدة إرفاق تقييمات في التقرير السنوي يجريها رؤساء المجلس السابقون عن العمل الذي أنجزه المجلس تحت قيادتهم، حسبما تنص عليه مذكرة لعام ١٩٩٧ من رئيس المجلس (S/1997/451).

وخلال الدورة الثالثة والستين للجمعية، أطلقنا بنجاح مفاوضات حكومية دولية تتعلق بإصلاح مجلس الأمن. ورحبت البرتغال بذلك التطور، اعتقادا منها أن هذا الإصلاح ملح. وكما ذكرت في شباط/فبراير الماضي، أن إصلاح مجلس الأمن مهمة عاجلة، ليس فحسب لأن المجلس لا يمثل الحقائق الجغرافية السياسية الراهنة ويتعين عليه تمثيلها بغية الوفاء بولايته على نحو فعال، وإنما لأن ثمة خطرا من أن يصبح المجلس أساسا عديم الأهمية. وأصبح هذا الخطر يتزايد لأن الهيئات الرسمية وغير الرسمية التي لا تمثل المجتمع الدولي ككل والتي لا تتمتع بالشرعية القانونية والسياسة والمعنوية المنبثقة من الميثاق أخذت تتحمل المسؤولية بشكل متزايد تجاه مسائل مصيرية تؤثر علينا جميعا.

والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن، وينبغي ويجب أن تظل هكذا. ومع ذلك، بغية تحمل تلك المسؤولية بفعالية وبصورة مطلقة، يجب أن يتم إصلاح المجلس.

إن آراء البرتغال في كيفية جعل مجلس الأمن يتماشى مع الحقائق الجغرافية والسياسية الراهنة مسجلة في محاضر. ونحن نؤيد إصلاحا شاملا يتناول كلا من طرائق عمل المجلس وتوسيع فئتي العضوية فيه. وعلى الأخص، نعتقد اعتقادا راسخا أن عدم التمثيل الحالي للبلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يجب التفكير فيه من جديد.

وآراء البرتغال مسجلة أيضا في محاضر حيال أن المصالح والطموحات المشروعة للدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة – التي تشكل الأغلبية الواسعة من الأعضاء – يجب احترامها احتراما كاملا. و لم نسمع خلاف ذلك أثناء المفاوضات الحكومية الدولية. وفي رأي البرتغال، ينبغي للنتائج التالية أن تنبثق من ذلك الموقف المبدئي.

أولا، يجب زيادة الفرص أمام البلدان المتوسطة والصغيرة للعمل في المجلس. وعلى أية حال، يجب الحفاظ على الشروط الآيلة إلى المداورة الفعالة في فئة الأعضاء غير الدائمين الأمر الذي يمنع إنشاء فئة الأمر الواقع من ''الأعضاء الدائمين من غير الدائمين''. ثانيا، إن الدور الذي يؤديه الأعضاء غير الدائمين في عملية صنع القرار في المجلس يجب تعزيزه. وأخيرا، يجب تحسين اطلاع الأعضاء بنطاقهم الأوسع على عمل المجلس عندما لا يكونون أعضاء في تلك الهيئة.

وثمة انقسامات عميقة ما زالت قائمة بين الدول ومجموعات الدول بشأن إصلاح مجلس الأمن. وهذا متوقع بل وصحي، حيث إن المصالح الوطنية الجوهرية والشواغل الأمنية الرئيسية هي على المحك. بيد أننا لا نستطيع الاستمرار في ذلك إلى ما لا نهاية له، فنعيد ذكر مواقفنا المعلن عنها جيدا في ممارسة باتت نتيجتها معروفة سلفا. وعملنا خلال الدورة السابقة كان بلا شك مفيدا وواضحا، وعلينا الآن أن نمضي قدما.

لأجل ذلك، نحتاج إلى روح مرنة ووفاقية فعالة، كي نتوصل إلى حل يرضي جميع الأعضاء، حل يراعي الشواغل المشروعة والمصالح الأساسية لكل دولة عضو. ويتطلب الأمر كذلك أن نبني على مجالات التلاقي التي تمكنا بالفعل من تحديدها.

ولئن كانت الدورة الثالثة والستون قد شهدت بدء المفاوضات الحكومية الدولية، فعلينا في الدورة الرابعة والستين أن نحرز تقدما حاسما تحت القيادة الماهرة للرئيس ومع التزامه بإصلاح مجلس الأمن.

ونرحب بإعادة تعيين السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، رئيسا للمفاوضات الحكومية الدولية. ونذكر كلماته في سياق مناقشاتنا: ''غير منحاز لأي موقف من المواقف ولكن منحاز لإحراز تقدم''. ونحن متأكدون أن هذا المبدأ سيستمر في توجيه جهوده. ونتطلع إلى خطة العمل التي سيتشاطرها مع الأعضاء قريبا، والتي نتوخى أن تكون إطارا يأخذ المفاوضات إلى مرحلة أكثر حسما بعد الجولات المنهكة في الدورة الثالثة والستين، التي أتاحت لنا بالفعل أن ننظر في جميع المسائل ذات الصلة من كل زاوية ممكنة.

ولكن الآن، كما قلت، علينا المضي قدما، مع الأخذ في الحسبان أهمية وإلحاحية المهمة التي أمامنا. والسفير تانين يتمتع بثقتنا الكاملة ونشجعه على الإدلاء بالخيارات التي أمامنا وبناء عليها يجب أن نقرر. ونثق بأنه سيضطلع بمهمته بطريقة منصفة وشاملة ونتمنى له التوفيق في مساعيه.

إن البرتغال،كعهدها دائما، تقدم تعاونها ودعمها الكاملين لرئيس الجمعية ورئيس المفاوضات وهي مستعدة للانخراط بعمق وبطريقة بناءة في العمل الجماعي الذي ينتظرنا.

السيد دابكيناوس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن بيلاروس تحبذ الإبقاء على دور مجلس الأمن وتعزيزه كعنصر رئيسي في المنظومة من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، نعارض توسيع برنامج مجلس الأمن غير المبرر ليشمل قضايا تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أن من الجوهري تحسين التفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك من خلال المشاورات العادية والإحاطات الإعلامية المشتركة لرؤساء الهيئتين الرئيسيتين في الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن تقرير مجلس الأمن (A/64/2) شامل وزاخر بالمعلومات، لا يزال يفتقر إلى التحليل العميق. ومن بين الطرق الرئيسية لمعالجة هذا جعل التركيز التحليلي الرئيسي ينصب على التقارير الشهرية التي تعدها الوفود التي تترأس مجلس الأمن. وهذا اقتراح تقدمت به بالفعل بيلاروس. وسيكون من المجدي لو أن التقارير الشهرية التي تعد بانتظام، بما في ذلك التقييمات التحليلية، تُقدم على نحو أقل تأخيرا. فالوفاء بتلك الشروط الثلاثة سيمكن الوفود غير الأعضاء في مجلس الأمن من الحصول على معلومات كاملة وفي أوانها.

نعتقد أن من الجوهري مواصلة العمل نحو تحسين الشفافية في مجلس الأمن. وترحب بيلاروس بزيادة ممارسة رئاسة مجلس الأمن لعقد مناقشات، أو كلما كان ذلك مناسبا، طيلة فترة الرئاسة.

ونهيب بمجلس الأمن أن يتأمل في الطرق الكفيلة بتوسيع مشاركة غير الأعضاء في أعماله. وتقترح بيلاروس، بالإضافة إلى الشكليات القائمة في عمل المجلس، أن ننظر في إعطاء شكل جديد للجلسات التي تكون مغلقة أمام الصحافة والمنظمات غير الحكومية لكنها مفتوحة أمام الوفود.

وتعتقد بيلاروس أن هذا النهج من شأنه أن يأخذ في الحسبان وجهات نظر أعضاء المجلس الذين يؤيدون الإبقاء على الأساليب التقليدية المحافظة أو أساليب العمل المغلقة، بالإضافة إلى الذين يفضلون تجربة أساليب عمل أكثر عصرية. ونعتقد أيضا أنه من المناسب النظر في منح مزيد من الوقت بين جلسة مفتوحة واتخاذ قرارات ترتكز على نتائج تلك الجلسة مما يمكن من تأمل أفضل في الوثائق الختامية والأفكار المعرب عنها في الجلسة. تعتقد بيلاروس أن ذلك سيمثل نهجا أكثر إنصافا ويراعي وجهات نظر عدد أكبر من الوفود.

عندما نختار أعضاء مجلس الأمن ، لا نقرر مَن سيكون مشتركا في المناقشات بشأن المسائل الأمنية الهامة، ونكلف هؤلاء الأعضاء بالقيام بولايات على جانب عظيم جدا من المسؤولية. وبالإضافة إلى ذلك هناك التزام بالنزاهة والصراحة في ما يتعلق بمن انتخبوهم. ونعول على التعاون الوثيق من جانب أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا وعلى استعدادهم للالتفات لشواغلنا واقتسام المعلومات بشأن عمل المجلس مع غير الأعضاء.

تأمل بيلاروس أيضا بأن ينظر الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن إلى دورهم في المجلس بوصفه، أولا وأخيرا، يتمثل في ضمان السلم والاستقرار في العالم، وليس فرصة للانتساب إلى عضوية نادي النُخبة مع التمتع بمركز خاص بالمقارنة بالأعضاء الآخرين في الجمعية العامة.

إن إصلاح مجلس الأمن عنصر هام يتصل بتجديد المنظمة وتكيفها مع الحقائق الجديدة في العالم. ومن هنا تناشد بيلاروس الدول الأعضاء الإسراع في جهودها لإيجاد صيغة شاملة لتوسيع عضوية المجلس وتعزيز كفاءته.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السفير توماس ماير – هارتينغ، الممثل

الدائم للنمسا ورئيس مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر على عرضه لتقرير مجلس الأمن (A/64/2) أمام الجمعية العامة.

إن دراسة التقرير عاما إثر عام تؤكد زيادة عدد القضايا المعروضة على مجلس الأمن وزيادة نشاطه لمعالجة العديد من حالات الصراع أو الحالات الناشئة والمنازعات الإقليمية أو الدولية. ويمثل العرض السنوي للتقرير مساهمة قيمة في التعاون والتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن في إطار متوازن وضعه الميثاق.

وتعرب الجزائر عن شكرها للسفير لي لونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام، الذي، إبان ترؤسه للمجلس في شهر تموز/يوليه، نظم اجتماعا مع الدول الأعضاء بشأن مشروع التقرير. وساهمت تلك المبادرة بدرجة كبيرة من الشفافية في مناقشات المجلس وينبغي أن تصبح ممارسة دائمة.

وكما جاء في التقرير، اعتمد المجلس خلال فترة السنة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩، أكثر من ١٣٠ نصا، بما في ذلك ٥٣ قرارا. وعقد أكثر من ٢٠٠ جلسة. ومن الجدير بالذكر أن عدد جلسات المشاورات غير الرسمية – الجلسات السرية – قد زادت زيادة كبيرة. وهذا يبين ضرورة بذل جهود حقيقية نحو المزيد من الشفافية. فالمشاورات المنتظمة بين رئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة لا غنى عنها لكي يظل الأخير على اطلاع دائم بمواضيع معينة يبحثها المجلس.

ولا بد لمجلس الأمن أيضا من أن يكفل بأن يقدم تقارير خاصة عن المسائل المعروضة عليه إلى الجمعية العامة خلال الدورة، وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من الميثاق.

وقد ذكر وفدي بالفعل أن هذا التقرير الذي يتجاوز عدد صفحاته المائتين سردي ووقائعي، بدلا من أن يكون أكثر تحليلا وانتقادا، مما يبين درجة أكبر من الوضوح لما هو في كفة الميزان في ما يتعلق بأعمال المجلس. وبصورة خاصة فإن التقرير لم يتطرق إلى تلك القضايا التي عجز المجلس فيها عن التوصل إلى قرار بشأن مسألة بعينها وأسباب عدم وجود أغلبية كافية أو لأسباب أخرى. وفي ذلك السياق لا يوضح التقرير سبب عدم تمكن المجلس من الرد فورا على غزو إسرائيل لقطاع غزة إنما انتظر وقتا طويلا، بينما واصلت إسرائيل عدوانها وارتكب الجيش الإسرائيلي جرائم في الأراضي الفلسطينية خلال ثلاثة أسابيع طويلة قبل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٠/٦٤ بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جملة أمور، إحالة تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة بشأن الصراع في غزة إلى مجلس الأمن، وفر فرصة منذ ذلك الوقت للمجلس للاضطلاع بمسؤولياته. والمجلس بوصفه الهيئة الرئيسية المناط بها المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا بد له من تقديم الأجوبة اللازمة في أعقاب انتهاكات إسرائيل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان من جانب، وهي انتهاكات أكدها تقرير غولدستون (A/HRC/12/48).

وينطبق ذلك أيضا على الصحراء الغربية حيث لا تزال عملية إنهاء الاستعمار تراوح مكانها. لقد تقلصت تقريبا مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي أنشأها مجلس الأمن عام ١٩٩٠ إلى مجرد مراقبة لوقف إطلاق النار القائم منذ عام ١٩٩١. إن الواجب في هذه الحالة يقتضي أن يرفع مجلس الأمن القيود وأن يركِّز عمل البعثة على ولايتها الأصلية وهي الإشراف على الاستفتاء بشأن تقرير المصير ليتمكن الشعب الصحراوي من تقرير مستقبله بحرية.

إن تقرير مجلس الأمن يبين كما فعل في السنوات السابقة أن مسألتي السلام والأمن في أفريقيا لا تزالان تهيمنان على جدول أعمال المجلس. لقد بذل المجلس جهودا مضنية في هذه المنطقة حيث نشر اثنتين من أهم بعثات حفظ السلام التابعة له في القارة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الشعبية والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ومع ذلك، يبقى هذا المجهود دون احتياجات البلدان والشعوب الأفريقية التي تواجه تحديات تفوق قدرتها على التصدي لها.

قام الاتحاد الأفريقي من جانبه بزيادة مبادراته الرامية إلى تعزيز قدرته في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها في أفريقيا. في ٣١آب/أغسطس، قررت قمة الاتحاد الأفريقي في طرابلس مضاعفة ميزانية صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. كما قررت القمة أيضا تفعيل القوة الاحتياطية الأفريقية عام ٢٠١٠. وقريبا ستمتلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، التي ظلت تبذل هذا المجهود الشجاع منذ أعوام طويلة، أداة قيمة لكفالة نشر القوات الأفريقية على وجه السرعة في المناطق الفرعية الخمس من القارة.

وعلاوة على ذلك، بدا التزام الاتحاد الأفريقي واضحا من خلال نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠٠٧. والبعثة التي أنشئت لتعوِّض غياب بعثة تابعة للأمم المتحدة ولتهيئ الظروف المواتية لإحلال السلام والاستقرار في ذلك البلد الذي مزقته الحرب الأهلية لسنين طويلة، واجهت منذ إنشائها تحديات عديدة ولا سيما نقص التمويل والتجهيزات. وفي أعقاب المساعدة التي قدمها مجلس الأمن للبعثة في شكل تجهيزات ومساهمات مالية، ندعوه إلى أن يقرر فورا، كما سبق له أن وعد بذلك، نشر قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.

إن تقرير لجنة برودي بشأن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (A/63/666) قد حدد بوضوح الطرق الكفيلة بخلق شراكة حقيقية في هذا المجال بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي طرق غالبا ما تتميز بروح الابتكار. ينبغي لمجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المكلفة بصون السلام والأمن الدوليين، أن يضطلع بدور أساسي في العملية بالمساهمة في تنفيذ مقترحات اللجنة.

ثمة جانب آخر نعتقد بأنه جدير باهتمام خاص في إطار أنشطة المجلس وعند صياغة التقرير الذي يقدمه للجمعية العامة، ألا وهو بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ونرى أن من الأهمية بمكان أن يؤخذ هذا البُعد في الحسبان منذ بداية أية عملية لحفظ السلام وذلك عن طريق وحدة متخصصة وموارد مخصصة. إن زيادة العنصر المدني في هذا الصدد ستساعد على إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مجتمعاتهم.

في عالم يمر بتحولات عميقة وتتسم كل أوجه الوجود الدولي فيه بالعولمة، لم يعد مجلس الأمن، بتركيبته وقواعد عمله التي تعكس حال العالم في عام ١٩٤٥، في وضع يسمح له بالتصدي لتلك التحديات بطريقة موثوقة وفعالة. وينبغي لعملية إصلاح مجلس الأمن أن تتمخض في نهاية المطاف عن جهاز أكثر تمثيلا وتوازنا وشفافية، وفي المحصلة النهائية أكثر شرعية.

إن إطلاق المفاوضات الحكومية في إطار الجمعية العامة قد أتاح الفرصة لإتباع نهج عملي المنحى تجاه هذه المسألة الهامة وزيادة الوعي بمختلف المواقف التي تم طرحها. وتؤيد الجزائر الموقف الأفريقي الموحد المتضمن في توافق إزولويني وفي إعلان سيرت، كما تؤكد الحاجة إلى منهج متكامل يهدف إلى تصحيح الظلم التاريخي الواقع على أفريقيا بمنح القارة مقعدين دائمين بكل ما يتبع ذلك من صلاحيات، بما في ذلك حق النقض، بالإضافة إلى خمسة مقاعد غير دائمة.

في هذا الصدد، يؤكد وفدي رغبته وعزمه في المشاركة، بنية صافية وبروح بنّاءة، في المفاوضات القائمة بهذا الشأن في الدورة الحالية. ونحن نثق أن هذه العملية الجارية منذ أكثر من ١٥ عاما ستكتمل في فترة زمنية معقولة وسترفع أخيرا الظلم عن أفريقيا، كونها القارة الوحيدة التي لا تتمتع بمقعد دائم.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بعقد هذه المناقشة المشتركة التي تتناول أمرين هامين. ونود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته كما نشكر أعضاء مجلس الأمن كافة للتقرير السنوي الجامع الذي قدموه. كذلك نشعر بالامتنان لتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/64/47). كما نشكر رئيس المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس خلال الدورة الثالثة والستين.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل مصر في وقت سابق نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الطائفة الواسعة من المسائل الإقليمية والمواضيعية التي يتناولها تقرير مجلس الأمن (A/64/2) تبين التقدم الذي أُنجز والتحديات التي واجهت المجلس في الفترة المشمولة بالتقرير. ويكشف عدد القرارات المتخذة والبيانات الرئاسية الصادرة عن المجلس والبعثات الميدانية التي قام بها عن التزام المجلس المتواصل بالتصدي للمسائل المدرجة في جدول أعماله. وهو حقا أمر يستحق الإشادة.

تلاحظ إندونيسيا أيضا بعض التطورات الإيجابية مثل المناقشات المفتوحة التي يعقدها المجلس بمشاركة واسعة لأعضاء الأمم المتحدة، وكذلك زيادة في الإحاطات الإعلامية المفتوحة والمشاورات المبكرة مع البلدان المساهمة بقوات عند تجديد ولايات عمليات حفظ السلام أو إصدار ولايات جديدة. من الأمور المشجعة أيضا مبادرات الدول غير الدائمة العضوية في المجلس من قبيل فتح مناقشات اللجان والأفرقة العاملة والتواصل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة. نأمل أن تتم محاكاة ذلك فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس الأخرى.

يجب على مجلس الأمن أن يواصل تفاعله وانخراطه مع بقية أعضاء الأمم المتحدة على نحو أكثر انتظاما وتواترا. فلا يوجد أمام المجلس وسيلة أخرى لحشد الأفكار والآراء بشأن المسائل المدرجة في جدول أعماله. تلك هي الوسيلة التي تضمن أن تكون مداولات المجلس متماشية مع الحقائق على أرض الواقع. وتلك هي الوسيلة لحشد تأييد أكبر لجهود المجلس الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في العالم. كما نؤيد فكرة تبادل الآراء على نحو مفيد وفي وقت مبكر بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بل أيضا الشركاء من خارج المنظمة.

نثق أن بمقدور المجلس، بالبناء على مبادراته الذاتية، بوسعه أيضا استكشاف وسائل أخرى للتصدي على نحو أفضل للتحديات التي تواجهه في تنفيذ ولايته والتوصل إلى حلول مبكرة لمعظم النزاعات بطريقة أكثر شمولا. وفعالية المجلس في أداء مهمته تتماشى مع تحقيق قدر أكبر من الشفافية والتفاعل مع غير أعضاء المجلس. وفي واقع الأمر فإن مثل تلك الشفافية وذلك التفاعل لا يمكن فصلهما عن الجهود الرامية إلى تعزيز شرعية قرارات المجلس وفعاليته في أداء المهام المنوطة به بموجب الميثاق.

نشيد بالمجلس لجهوده الرامية إلى إصدار تقرير يتسم بنهج تحليلي على درجة أكبر؛ بيد أن هناك مجالا لمزيد من التحسين. وفي ذلك الصدد، قد يكون من المفيد، من وجهة نظر الأعضاء، أن يتضمن تقرير المجلس أيضا إشارة إلى حالة تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس نفسه. ولا ينبغي أن

يقتصر التقرير على أوجه النجاح وحدها في مداولات المجلس بل أن يتناول أيضا إخفاقاته في حالات معينة. إن المجلس ليس شخصية أسطورية يعتبر نفسه معصوما من الفشل.

إنني إذ انتقل إلى موضوع إصلاح مجلس الأمن، فإن إندونيسيا لا يساورها أدنى شك في ذلك شغلها الشاغل. إن الجلسات غير الرسمية للجمعية العامة الأداة الأساسية الملائمة للعمل على إصلاح المجلس الذي تأخر كثيرا. ذلك أن الجمعية العامة هي منبع الشرعية العالمية، ولا يملك أي جهاز آخر في الأمم المتحدة تلك الخاصية.

وإذ نشرع في جولة جديدة من المفاوضات في الدورة الرابعة والستين، يجب أن نتأكد من عدم إهدار هذه الفرصة الذهبية بسبب الاختلاف على بعض قضايا الإصلاح الرئيسية. والخلافات لا بد من وجودها دائما، فهذا أمر لا شك فيه. وحريّ بنا أن نوجه طاقاتنا السياسية نحو العثور على سبيل لبناء الجسر الذي يقودنا إلى التوصل إلى أساس مشترك.

وتعتقد إندونيسيا أننا إذا ما أردنا تحقيق نتائج ملموسة، يجب علينا أن نسعى إلى التأكيد على مصالحنا الجماعية كدول أعضاء. ويجب أن نسعى إلى عناصر الاتفاق في مختلف الاقتراحات المقدمة حتى الآن. وتوجد بالفعل مجالات توافق. وهي الحاجة إلى معالجة أساليب عمل المجلس وعلاقاته مع الجمعية العامة وضرورة أن يعكس المجلس التوزيع الجغرافي العادل وأن تنعكس فيه تعددية العالم.

وفيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتصلة بفئتي العضوية، ينبغي أن يكون هناك مجال لحل وسط. فجدار الصعوبات الذي لا يمكن تجاوزه سوف يمنعنا من التوصل إلى اتفاق في حال فشلنا في تحقيق أوسع نطاق من القبول السياسي. وعليه، فإن خيار إندونيسيا هو زيادة أعضاء المجلس في كلتا فئتي العضوية ويلزم أن نستثمر المزيد من طاقتنا السياسية من أجل إحراز تقدم كبير.

غير أن إندونيسيا ترى بأن المثالية لا بد أن تقترن بنُهج عملية. وعلينا أن نبني صرح الإصلاح لبنةً لبنة وحائطا بعد حائط. ولذلك، فإن الخيار الذي يثير الحد الأدنى من الانقسام حاليا هو مواصلة النظر في إمكانية النهج الوسيط. وفي ذلك الصدد، ينبغي تكريس الوقت الكافي لمواصلة استكشاف العناصر التي على أساسها يمكن تحقيق اتفاق في النهج الوسيط.

إننا نأمل أن تعكس خطة عمل المفاوضات الحكومية الدولية هذا الأمر. وفي الواقع، تم وضع خطة العمل على أساس الفهم بأن جميع المسائل الرئيسية الخمس لإصلاح المجلس ينبغي الاتفاق عليها واعتمادها كجزء لا يتجزأ من مجموعة شاملة. ولكن حقيقة أننا عبرنا عن تفضيلنا للنهج الوسيط لا تعني أن إمكانية النظر في الإصلاح في المستقبل التي تنطوي على زيادة الأعضاء في فئة العضوية الدائمة قد تم استبعادها. فالأمر ليس كذلك قطعا. وتلك المسألة يمكن تناولها على النحو المناسب في المؤتمر الاستعراضي المقترح.

وفي الختام، تتميز أسرة الأمم حاليا بمزيد من التعددية والتنوع، مما يعني أن مجلس الأمن اليوم يواجه مسائل تتسم إلى حد كبير بالتعقيد وتعدد الأبعاد. وذلك يقتضي وجود مجلس تمثيلي ويتسم بالإصلاح الشامل والمساءلة والديمقراطية والقدرة على الكلام بصوت واحد وبمصداقية وشرعية.

السيدة دونلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يوضح تقرير الأمين العام (A/64/2) استمرار المساعي للوصول إلى جميع الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الدولية ذات الصلة. ذلك ما تعبر عنه المناقشات المفتوحة والبعثات الميدانية والمشاورات مع البلدان المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة. ومن الضروري تكثيف الجهود الجارية لكي يسمع

صوت الدول غير الأعضاء في المجلس على النحو المناسب ولكي تصبح هذه الهيئة أكثر استعدادا للاضطلاع بمسؤولياتها. إن تعزيز مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس ووصولها إليه سيكون بالتأكيد تعزيزا للسلم والأمن الدوليين.

غير أن البرازيل تعتقد أنه مهما تكررت مساعي المجلس للوصول إلى الأطراف الفاعلة الأخرى، فإن تلك المبادرات لن تكون كافية إن لم يعكس المجلس بشكل حقيقي حقائق الواقع في العالم المعاصر. والإصلاح الحقيقي لتشكيل المجلس هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن أن تقربه من هذا الهدف. ويجب أن يكون التنوع عنصرا متأصلا في صميم المجلس، مما سيجعله أكثر شرعية وتمثيلا، وبالتالي أكثر فعالية. ولهذا السبب تجري حاليا مناقشة التمثيل العادل وزيادة عدد الأعضاء في مجلس الأمن.

وخلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، حققنا تقدما حاسما في هذا الاتجاه. وما جعل ذلك ممكننا هو التنفيذ الأمين لقرار الجمعية العامة ٦٢/٥٥٧، الذي أذن بالشروع في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في الجلسات العامة غير الرسمية للجمعية العامة. وتمخض عن الجولات الثلاث للمفاوضات نتائج هامة، كما وصفت في مذكرة رئيس الجمعية العامة الواردة في الوثيقة A/63/960. والآن، وقد نوقشت بإسهاب المواقف الشفوية والخطية من جانب الدول الأعضاء، أصبحت الخيارات الرئيسية والعناصر القابلة للتفاوض واضحة تماما. وكان من الممكن أيضا التعرف على أن نموذج إصلاح مجلس الأمن الذي يحظى بأكبر تأييد من جانب الوفود هو النموذج الذي يتضمن زيادة الأعضاء في كلتا فئتي العضوية.

وفيما يتعلق بما يسمى النموذج الوسيط، فقد تبين بوضوح أنه لا يمثل الخيار الأول لأي وفد. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال هذا النهج يثير التساؤلات نظرا لعدم الوضوح إزاء معناه. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، فقد وافقت الدول الأعضاء في المقرر ٦٣/٥٦٥ على مواصلة المفاوضات الحكومية الدولية فورا في الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة والبناء على التقدم المحرز خلال الدورة الثالثة والستين.

وفي ذلك الصدد، نحن نرحب بالرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة المؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، التي عين بها سعادة السيد زهير تانين، الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، ليواصل رئاسة المفاوضات الحكومية الدولية بالنيابة عنه. وقد أدى السفير تانين هذه المهمة باقتدار خلال الدورة السابقة. إن موقفه المحايد إزاء جميع المواقف وانحيازه إلى إحراز التقدم الحاسم قد أكسبه ثقة الدول الأعضاء.

وينتظر وفد بلدي بفارغ الصبر خطة العمل التي طلب الرئيس إلى السيد تانين وضعها للمفاوضات. إننا لا يمكن أن نتحمل المزيد من إضاعة الوقت. وعلينا أن نحافظ على الزخم الذي نشأ خلال الدورة الثالثة والستين. وعلينا ألا نفوت فرصة الاستفادة من الخطوات الحالية نحو إصلاح الحوكمة العالمية. كما أن تجديد التزام الدول الأعضاء بتعددية الأطراف قد وجه الرسالة الصحيحة إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ويتوقع وفد بلدي إحراز تقدم ملموس بنهاية الدورة الحالية. فإذا ما حدث ذلك، يجب تضييق خيارات الإصلاح في أسرع وقت ممكن من خلال التخلي عن الخيارات التي لا تملك سوى فرصة محدودة للغاية للحصول على أصوات الأغلبية المطلوبة لتعديل الميثاق. ويحدونا الأمل في أن النص الذي يعده السفير تانين يمكن استخدامه في المفاوضات، مما سيؤدي – وأكرر – إلى تضييق الخيارات ويمهد الطريق إلى غايتنا المنشودة. إما خارطة الطريق الحافلة بالكثير من الطرق الملتوية والالتفافية فلن تقودنا إلى أي مكان.

إن التاريخ يشهد تطورا متزايدا نحو الترابط والاعتماد المتبادل فيما بين الشعوب. وإنشاء المؤسسات المتعددة الأطراف يمثل دليلا على هذا الاتجاه العام. وبهذا المعنى، يمثل إصلاح مجلس الأمن ضرورة تاريخية.

لقد كانت البرازيل دائما مؤيدة قوية للأمم المتحدة بوصفها تجسيدا لتعددية الأطراف. ونحن على اقتناع بأننا نقف إلى جانب الأمم المتحدة عندما ندافع عن نموذج الإصلاح المفضل لدينا. إن مجلس أمن مشكل من ٢٥ عضوا، ومن بينهم ستة أعضاء دائمون جدد وأربعة مقاعد غير دائمة جديدة، بما في ذلك مقاعد للبلدان النامية في كلتا فئتي العضوية، من شأنه أن يؤدي إلى التغيير المنشود.

لن يرتقي هذا المجلس إلى مستوى مهمة مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن اليوم فحسب، بل أيضا التهديدات في المستقبل. وسيكون هذا المجلس مستعدا بشكل أفضل للحفاظ على مبادئ ومقاصد الميثاق في القرن الحادي والعشرين. وهذه حتمية للحوكمة الدولية السليمة، التي ينبغي عدم زيادة التأخير في تحقيقها.

السيد يانييز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفدي هذه الفرصة لإجراء هذه المناقشة المشتركة بشأن تقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة (A/64/2) وبشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفيما يخص تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية، فأنا ممتن للعرض الذي قدمه الممثل الدائم للنمسا بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. والتقرير الذي قدم خلال هذه الدورة أكثر تحليلا من تقرير السنة الماضية، لكننا نعتقد أنه ينبغي إحراز المزيد من التقدم بإدخال معلومات نوعية إضافية.

وتولي إسبانيا أهمية كبيرة لوجود التفاعل الجيد وتطويره بين مجلس الأمن والجمعية العامة. والأمر الأساسي هو تحسين التفاعل والتعاون بين هذين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة، اللتين يمكن أن تسهما في اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لمنع التهديدات للسلم والأمن الدوليين والقضاء عليها.

وكما نعرف، يوفر ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التوجيهية للتفاعل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. فالمادتان ١٥ و ٢٤ لا تنصان على أن يرفع مجلس الأمن إلى الجمعية العامة تقارير سنوية فحسب، بل أيضا تقارير خاصة لتنظر فيها الجمعية. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن تلقي تقارير خاصة من مجلس الأمن بشأن القضايا الشاملة التي لها صلة خاصة بالجمعية العامة ستكون مسألة مثيرة للاهتمام. وأنا أشير هنا بصورة خاصة إلى مسائل مثل حماية المدنيين في الصراع المسلح، والنساء والصراع المسلح، ومكافحة الإرهاب، وعدم الانتشار ونزع السلاح، وإصلاح عمليات حفظ السلام. فكل تلك المسائل تنال اهتمام المجلس وتحظى أيضا باهتمام كبير من الجمعية.

وسيكون من المرغوب فيه أيضا زيادة شفافية عمل مجلس الأمن ومشاركة الدول الأعضاء بصورة أوسع في المسائل التي تؤثر عليها مباشرة. فالمادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن تنص على أن يجتمع مجلس الأمن في جلسات علنية، ما لم يقرر خلاف ذلك. ويعتقد وفدي أن جلسات المجلس المفتوحة ينبغي أن تكون القاعدة العامة. وبذلك يتاح للدول غير الأعضاء في المجلس وصولا أكبر إلى المعلومات والمشاركة في أنشطة المجلس.

وتنص المادتان ٣١ و ٣٢ من الميثاق على مشاركة أعضاء الجمعية العامة في مداولات مجلس الأمن عندما تتأثر مصالحها أو عندما تكون طرفا في نزاع معروض على المجلس. وسيكون من المستحسن أن تكون مناقشات المجلس مفتوحة بصورة أكبر للإدلاء ببيانات من الدول التي لها مصلحة في المسائل قيد المناقشة وليكون هناك تفاعل أكبر مع

الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التي يأذن بها المجلس. وبما أن اجتماعات المجلس مع البلدان المساهمة بقوات تعقد قبل اعتماد تمديد هذه العمليات فهي تشكل خطوة في ذلك الاتجاه. ويعتبر وفدي من الأهمية بمكان أن تؤخذ وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات بعين الاعتبار في الموافقة على ولايات هذه العمليات أو تمديدها.

وأود أن أتكلم الآن عن إصلاح مجلس الأمن. إن وفدي على استعداد لمواصلة المشاركة بصورة فعالة وبناءة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستستأنف عما قريب، مما يعطي استمرارية للجولات الثلاث المعقودة أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة. وقد تمكنا من إجراء استعراض بالتفصيل لكل واحدة من المسائل الرئيسية الخمس لإصلاح مجلس الأمن الواردة في مقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢، وهي تحديدا، فئات العضوية، ومسألة حق النقض، والتمثيل الإقليمي، وحجم المجلس وأساليب عمله، والعلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

وقد قمنا بذلك على السواء بصورة انفرادية، بتخصيص اجتماعات لفرادى البنود، وبصورة جماعية، بتجميع البنود في مجموعات، وكذلك بالاجتماع للنظر فيها جميعا . وعقدنا أيضا اجتماعا لندرس لأول مرة ما يعرف بالنهج الوسيط، ويقصد به أن يكون حلا وسطا محتملا بين المواقف الرئيسية للمجموعات المختلفة والدول الأعضاء.

ومن جانبه، قام وفدي، مع وفود أخرى في مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، بتقديم نموذج جديد للإصلاح كبديل للنموذج الذي قدمناه في عام ٢٠٠٥. ويشمل هذا النموذج الجديد بعض عناصر النموذج الوسيط، مثل إيجاد فئة من الأعضاء غير الدائمين بفترات ولاية أطول من الفترات الحالية – المقاعد الطويلة الأجل، كما تسمى – مع القيام باستعراض في نهاية فترة معينة من الوقت. فهذه العناصر لم تظهر في نموذجنا لعام ٢٠٠٥.

وأعتقد صادقا أن إسبانيا وكل مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء على السواء أظهرتا أننا مستعدون لتعديل مواقفنا بالتخلي عن المواقف الأولية في محاولة للتوصل إلى حل وسط من شأنه أن يحصل على أوسع تأييد ممكن فيما بين الدول الأعضاء. ونأمل أن ترغب مجموعات الدول الأخرى في أن تحذو حذونا.

وإلى جانب ذلك، إننا على اقتناع بأنه لا يمكن إيجاد مجلس أمن أكثر ديمقراطية، وأكثر تمثيلا وأكثر مساءلة، وبالتالي أكثر شرعية إلاّ من خلال توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين وهم الذين تنتخبهم الجمعية بصورة دورية ولذلك يحظون بتأييد أغلبية كبيرة جدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ورغم أن تقييم الجولات الثلاث الأولى من المفاوضات كان إيجابيا بصورة عامة، فإننا لاحظنا ظهور بعض الأعراض التي نعتبرها مصدر قلق، قبل كل شيء، لاستمرار المفاوضات في جولة رابعة. ويساورنا القلق، بصورة خاصة، حيال الطابع المتكرر بصورة متزايدة للبيانات التي أدلي بها أثناء الجولات، وكذلك انعدام المرونة والرغبة في التوفيق التي أظهرتها المجموعات الأخرى حتى هذا اليوم، وهي قد تجعلنا نفقد الزخم والعزم الضروريين للتوصل إلى اتفاق. ولذلك ننتظر باهتمام خطة العمل التي سيعرضها الممثل الدائم لأفغانستان، السفير تانين، الذي نقدم إليه تهانينا بإعادة تعيينه رئيسا للمفاوضات.

وفيما يتعلق بخطة العمل، أود أن أقدم بعض التوصيات بخصوص ثلاثة جوانب تبدو أساسية بالنسبة إلينا: موعد البداية، والمحتوى و، أخيرا، الجولات المقبلة للمفاوضات.

أولا، فيما يتعلق بموعد البداية، يحبذ وفدي بداية الجولة الرابعة في أقرب وقت ممكن، وبصورة مثالية قبل نهاية السنة. هذا، ونحن واعون بأن بعض الوفود قد تجد صعوبة في التدبير لبداية تلك الجولة إلى جانب المتابعة الكافية في الجلسة العامة واللجان الرئيسية للجمعية. ولذلك سيكون مفهوما إذا ما أرجئت بداية الجولة الرابعة حتى بداية السنة المقبلة.

ثانيا، فيما يتعلق بمحتوى المفاوضات، يود وفدي أن يشدد على الطابع الشامل لإصلاح مجلس الأمن، وكذلك العلاقات فيما بين مسائله الرئيسية الخمس. ولذلك ينبغي للمفاوضات أن تظل شاملة تلك المسائل الخمس، دون ترك أي واحدة منها، حتى ولو مؤقتا.

ثالثا، فيما يتعلق بصيغة المفاوضات أو أساليبها، يرغب وفدي في أن تظل مفتوحة وشفافة ولكن أيضا، فوق كل شيء، أن تظل شاملة، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢. ولذلك ينبغي عدم استثناء أي وفد أو مجموعة أو أي نموذج، على الأقل في المرحلة الحالية من المفاوضات غير الرسمية.

أخيرا، سيقدر وفدي زيادة مشاركة رئيس الجمعية في المفاوضات، بما في ذلك مشاركته الشخصية، دون التقليل من دور السفير تانين. ولذلك نهتم كثيرا بعبارات الرئيس التريكي في افتتاح هذه المناقشة، ونحثه على الاضطلاع بدور فعال في المرحلة المقبلة من المفاوضات.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.